الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

رقم:.....

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي و بنكي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

الموضوع:

دور أجهزة الدعم في تمويل و إنشاء المشاريع المقاولاتية في الجزائر

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعداد الطلبة:

- فضيلة خميس
- آمنة حرايز

إشراف الأستاذ:

- علي عيشاوي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
هشام برو	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
علي عيشاوي	أستاذ مساعد "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
عبد الصمد سعودي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان

قال تعالى: (ولئن شكرتم لأزيدنكم)

✍ في البداية نتوجه بالحمد والشكر إلى المولى عز وجل الذي منحنا القدرة والإرادة لإنجاز هذا البحث.

✍ كما نشكر الأستاذ المشرف **عيشاوي علي** الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة في البحث، كما نشكره على جديته الفريدة من نوعها في العمل.

✍ كما لا ننسى من شاركنا في العمل من بعيد ومن قريب

✍ وإلى كل من علمنا حرفا عبر مختلف المراحل الدراسية.

إهداء

الحمد لله والشكر أولا الذي قدرني على هذا.

أهدي عملي هذا وثمرة جهدي إلى من دفعني إلى العلم وبه أزداد افتخارا إلى الذي لا تفيه كلمات الشكر والعرفان أبي الحبيب **رمضان**

إلى الغالية التي نرى الأمل من عينيها أمي الحبيبة **خديجة**

إلى من هم أقرب من روحي إلى من بهم أستمد عزيمتي وإصراري إلى اخوتي وأخواتي**منى- لينى- وليد- لؤي** إلى إبنة أختي الكتكوتة الصغيرة **بوطي رؤية**

إلى كل عائلتي **(الأعمام والعمات والأخوال والخالات)**

وإلى كل من يحمل لقب

خميس و حرايز

إلى كل أصدقائي وزملائي والى كل من يعمل شعلة علم لينيرها عل قلب جاهل من اجل المواصلة و المثابرة

فضيلة

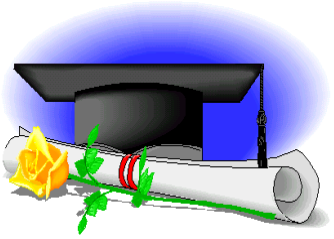

إهداء

أهدي هذا العمل إلى رمز المحبة والحنان إلى

أغلى وردة في حياتي أمي أطال الله في عمرها وحفظها

و إلى الذي كد وعمل من اجل أن ادرس في أحسن

الظروف والدي حفظه الله وأطال في عمره

إلى الشموع التي أضاءت مشواري إخوتي وأخواتي حفظهم

الله

إلى كل عائلتي وكل أصدقائي وزملائي والى كل من يعمل

شعلة علم لينيرها عل قلب جاهل من اجل المواصلة و المثابرة

آمنة

الفهارس

المحتويات	الصفحة
ملخص	
شكر و عرفان	
الإهداء	
فهرس المحتويات	*II-III*
فهرس الجداول والأشكال	*IV-V*
المقدمةالعامة	6-2
الفصل الأول: الإطار النظري للمقاولاتية	
تمهيد	8
المبحث الأول : عموميات حول المقاولاتية	9
المطلب الأول: نشأة المقاولاتية و اتجاهاتها الفكرية	9
المطلب الثاني:المقاولاتية (تعريفها، خصائصها، أهدافها، مقارباتها، استراتيجياتها)	11
المطلب الثالث: الثقافة و الروح المقاولاتية	15
المطلب الرابع: دوافع توجه الشباب نحو المقاولة	17
المبحث الثاني: ماهية المقاول	20
المطلب الأول: تعريف المقاول	20
المطلب الثاني: المواصفات الشخصية للمقاول	21
المطلب الثالث: أنماط المقاول ومساراته	23
المطلب الرابع: دور المقاولاتية في تنمية الاقتصاد الوطني	25
المبحث الثالث: المرافقة في إنشاء المشاريع	26
المطلب الأول: مفهوم المشاريع	26
المطلب الثاني: المرافقة المقاولاتية و خصائصها	31
المطلب الثالث: أهمية وأهداف المرافقة	34
المطلب الرابع: أساليب المرافقة	35

خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني: دور أجهزة الدعم في تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية	
تمهيد	39
المبحث الأول: هيئات دعم المقاولاتية ومرافقتها في الجزائر	40
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI)	40
المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)	45
المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)	51
المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEG)	55
المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG) فرع المسيلة 2010- 2016	56
المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة	56
المطلب الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل والإعانات المقدمة من طرف الوكالة	59
المطلب الثالث:حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة 2010-2016	66
خلاصة الفصل الثاني	77
الخاتمة العامة	79
قائمة المصادر و المراجع	83
الملاحق	89

أولا: الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	خصائص المقاول و أهم السلوكات المقاولاتية المرتبطة بها	23
2-1	المعايير الكمية لتعريف المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	28
1-2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	49
2-2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد إجراءات سنة 2011	49
3-2	تركيبة التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	54
4-2	الهيكل المالي للتمويل الثلاثي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	60
5-2	الهيكل المالي للتمويل الثنائي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	60
6-2	مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2010-2016)	67
7-2	توزيع المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل خلال الفترة (2010-2016)	68
8-2	نسبة قبول طلبات التمويل من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2016)	70
9-2	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2016)	71
10-2	التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة حسب دوائر الولاية في إطار الوكالة خلال الفترة (2010-2016)	73
11-2	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس في إطار الوكالة خلال الفترة (2010-2016)	75

ثانيا الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	نموذج نظرية التكوين للحدث المقاولاتي ل (شبيرو و سوكول)	18
2-1	خصائص المرافقة المقاولاتية	34
1-2	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب -فرع المسيلة-	58
2-2	مراحل المرافقة عند الإنشاء	64
3-2	مراحل المرافقة عند التوسيع	66
4-2	مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل	67
5-2	توزيع المشاريع حسب صيغ التمويل خلال الفترة 2010-2016	69
6-2	توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2010-2016)	72
7-2	التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة عبر دوائر الولاية (2010-2016)	74
8-2	توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2010-2016)	75

المقدمة العامة

أصبحت المقاولاتية تلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي الأمر الذي جعلها من أفضل وسائل الإنعاش الاقتصادي، نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب الشغل، والزيادة في مستويات الإنتاج، وكذا الزيادة في العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي يتم إنشائها، بالإضافة إلى دورها في تشجيع الابتكار من خلال إنشاء مؤسسات جديدة، ولقد تناول العديد من الاقتصاديين والإداريين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة، ويعتبر "بيتردراكر" من الأوائل الذين تطرقوا إلى ذلك في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات المقاولاتية، فتطوير المشاريع المقاولاتية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) وتشجيع إقامتها، ومن أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى، ولذلك أولت دول كثيرة اهتماما متزايدا بهذه المشاريع ، وقدمت لها الدعم بطرق مختلفة، ووفقا للإمكانيات المتاحة.

وفي الجزائر وإدراكا منها بأهمية المقاولاتية كبديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من الوضعية الحرجة التي عرفها اقتصادها نهاية الثمانينات من القرن الماضي، والناتجة أساسا عن عجز المؤسسات العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية، وعليه قامت الدولة الجزائرية باستحداث عدة أجهزة متخصصة في تمويل ومرافقة حاملي المشاريع في جميع المراحل بهدف محاربة الفقر والبطالة من جهة، ومن جهة أخرى خلق مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة تساهم في إخراج الاقتصاد الجزائري من التبعية للمحروقات ونذكر منها: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار(ANDI)، والصندوق الوطني للتامين عن البطالة (CNAC)، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)، والتي سنتناولها كحالة للدراسة في الجانب التطبيقي من هذا العمل.

أولا– طرح الإشكالية:

في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر قامت الدولة بإنشاء أجهزة متخصصة في دعم ومرافقة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل دعمها وتمكينها من أداء دورها الفعال في مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، ولذلك فإن التساؤل الجوهري الذي نحاول أن نجيب عليه من خلال معالجة هذا الموضوع هو:

كيف ساهمت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في تشجيع المقاولاتية في الجزائر من خلال دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

إن هذا التساؤل يقودنا إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كما يلي:

- ما المقصود بالمقاولاتية ؟ وما دورها في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

- ما هي أهم أجهزة الدعم والمرافقة التي قامت بإنشائها الدولة الجزائرية في سبيل تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية ؟

- هل ساهمت أجهزة الدعم في تمويل وإنشاء مشاريع المقاولاتية انطلاقا من تجربة جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة ؟

ثانيا– الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية محل الدراسة نحاول اختبار صحة مجموعة من الفرضيات وهي:

- المقاولاتية ظاهرة تنظيمية وهي عملية إنشاء مؤسسة من خلال تجسيد فكرة في مشروع معين، وتتميز المشاريع المقاولاتية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات أهمية كبيرة وذات دور فعال في تنمية الاقتصاد.

- استحدثت الجزائر مجموعة من الأجهزة لدعم وتشجيع المقاولاتية، وتساهم هذه الأجهزة بدرجة كبيرة من الفعالية في دعم ومرافقة المشاريع المقاولاتية.

- تساهم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم وتشجيع المشاريع المقاولاتية في الجزائر، من خلال المساعدة المالية والفنية ومرافقة أصحاب المشاريع في كل مراحل المشروع.

ثالثا– أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تلعبه أجهزة الدعم في تشجيع حاملي المشاريع على إنشاء مقاولات تساهم في التنويع الاقتصادي من جهة، وتوسيع المداخيل وخلق مناصب الشغل من جهة أخرى.

رابعا– أهداف البحث:

- التعرف على المقاولاتية وأهم المفاهيم المرتبطة بها.

- معرفة الخصائص والأهمية التي تتميز بها المشاريع المقاولاتية.

- التعرف على الدور الذي تلعبه أجهزة الدعم في تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

خامسا- أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث جاء للأسباب التالية:

- اهتمام الحكومة الجزائرية بالمقاولة؛
- الرغبة في الإحاطة بكل ما يتعلق بآليات تمويل المشاريع المقاولاتية؛
- التعرف على أهمية الدور الذي تلعبه الجهات المشرفة على إنشاء ودعم المشاريع؛
- التفكير في إنشاء مشروع مصغر في المستقبل؛
- الرغبة في إثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد من شأنه أن يحظى باهتمام الباحثين؛
- أهمية الموضوع و الرغبة الذاتية لمعرفة طريقة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

سادسا- حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** ANSEG ولاية المسيلة؛
- **الحدود الزمانية:** خلال الفترة (2010-2016)؛
- **الحدود الموضوعية:** تقتصر على الدور الذي تلعبه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEG بالمسيلة.

سابعا- منهج الدراسة:

قصد الإحاطة بأهم جوانب البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يناسب الجانب النظري للموضوع من خلال استعراض الجوانب النظرية، والتأصيل العلمي لمختلف المفاهيم لمتغيرات الدراسة، والمنهج التحليلي من خلال تحليل مختلف الإحصائيات والبيانات المجمعة في الجانب التطبيقي.بالإضافة إلى الاعتماد على أسلوب دراسة حالة وهذا بغرض المعطيات الإحصائية المتعلقة بنشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة، وتحليل المعطيات والنتائج ومناقشتها.

ثامنا–الدراسات السابقة:

من بين الدراسات التي تناولت البحث في بعض جوانب الموضوع نذكر:

1– دراسة محمد علي جودي بعنوان: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2015، والتي عالجت مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات، ومن بين النتائج التي توصل إليها نذكر ما يلي:

- ✓ تعتبر المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد تتمحور أساسا حول روح الإبداع والمخاطرة، ولقد تطرقت مختلف المقاربات لها لتبيان مفهومها فركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول لشرحها بينما المقاربة السيكولوجية اهتمت بدراسة خصائصه، أما مقاربة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بالكل وذلك بدراسة دور المقاول في الاقتصاد.
- ✓ إن الدولة الجزائرية عملت على إرساء مبادئ الاقتصاد الحر بتشجيع المبادرة الفردية وحرية المنافسة، وذلك بإصدار مجموعة من القوانين لتوفير الإطار التشريعي المناسب لترقية المقاولاتية، وتعتبر أجهزة الدعم والمرافقة التي تبنتها الدولة أحد أهم السبل للتسهيل على المقاولين إنشاء مؤسساتهم وتطويرها لما تقدمه هذه الأجهزة من خبرات ومرافقة لهؤلاء المقاولين.

2– دراسة محمد قوجيل بعنوان: دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، 2016، والتي عالجت مدى فعالية السياسات الحكومية في دعم وتنمية الروح المقاولاتية في الجزائر، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر مايلي:

- ✓ تمثلت النتائج العامة للدراسة في أن إستراتيجية دعم المقاولاتية يجب أن تقوم على سياسة شاملة يشترك فيها جميع الفاعلين، ولا يقتصر على هيئة أو وزارة واحدة تتحمل هذه المسؤولية.
- ✓ كما أظهرت هذه الدراسة ضعف فعالية سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، حيث توصلت إلى أن المقاولاتية تواجه قيود كثيرة في الجزائر، من حيث الدعم الاجتماعي والثقافي، والبيروقراطية والفساد الإداري، وإشكالية التمويل وضعف النظام المالي، ونقص المهارة أو التكوين، بالإضافة لصعوبة تطبيق الإجراءات في الواقع...الخ، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية، فإن مرتبة الجزائر أخذت بالانخفاض في ترتيب البنك الدولي باستمرار في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2007 إلى المرتبة 154 في عام 2015.

3- دراسة نادية دباح بعنوان: دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012، والتي عالجت إمكانية تنشيط عملية إنشاء المشاريع الجديدة في الجزائر من خلال تنمية روح المقاولاتية، وتثمين الخبرات المكتسبة للأفراد وذلك في ظل الإصلاحات المطبقة من طرف الدولة في مجال دعم وترقية المقاولاتية، ومن بين النتائج المتوصل إليها نذكر ما يلي:

- ✓ إن معظم المقاولين قد قاموا بإنشاء مؤسساتهم بالاعتماد على مواردهم الخاصة، وتكمن أسباب ذلك في عدم الرغبة في الاستعانة بإحدى أجهزة دعم المقاولاتية عند بعض المقاولين، وعدم وجود حاجة للاستعانة بها عند البعض الآخر وحتى في ظل وجود حاجة إليها فلم يتسنى لنسبة كبيرة من المقاولين الاستفادة من خدماتها نظرا لاقتناعهم بصعوبة الحصول على دعمها، وطول مدة الانتظار اللازمة لذلك.
- ✓ إن المقاول يرى في عملية إنشاء المشاريع وسيلة مناسبة لتحقيق كسب مادي يسمح له بتحسين مستواه المعيشي، الأمر الذي دفعه بدرجة عالية إلى إنشاء المشاريع المستقلة.

تاسعا- هيكل الدراسة: من أجل الإحاطة بجميع جوانب الموضوع، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين، وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: سنتناول فيه الإطار النظري للمقاولاتية وذلك بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى عموميات حول المقاولاتية، وكذا أهم المفاهيم المرتبطة بها، وفي المبحث الثاني سنتطرق لماهية المقاول، من خلال تعريفه وذكر خصائصه وأنماطه ومساراته، أما المبحث الثالث فيتمحور حول المرافقة في إنشاء المشاريع.

الفصل الثاني: فنخصصه لدراسة دور أجهزة الدعم في تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية، قمنا بتقسيمه إلى مبحثين: المبحث الأول بعنوان هيئات دعم المقاولاتية ومرافقتها في الجزائر،أما المبحث الثاني بعنوان دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة.

الفصل الأول:
الإطار النظري للمقاولاتية

تمهيد:

تعتبر المقاولاتية عنصرا حيويا للنهوض باقتصاديات الدول، لأنها تقوم بتنشيط المؤسسات، والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة، كذلك تعتبر المقاولة الإطار العام لصقل أفكار المشاريع والتي هي مرتبطة بإبداعات فردية وجماعية، لذا لابد من الاهتمام بأفكار الأفراد أصحاب المشاريع، ومحاولة تذليل الصعوبات التي تقف كعائق أمام نشوء هذه المشاريع، وبالتالي تقديم تسهيلات للمقاولين لإنشاء مشاريعهم، وتعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للمقاولة، حيث أنشأت شبكات الدعم والمرافقة بهدف تجسيد أفكار أصحاب المشاريع على أرض الواقع، وهو ما نحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية؛

المبحث الثاني: ماهية المقاول؛

المبحث الثالث: المرافقة في إنشاء المشاريع.

المبحث الأول: عموميات حول المقاولاتية

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمقاولاتية.

المطلب الأول: نشأة المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية.

لقد تطور البحث في مجال المقاولاتية حسب ثلاثة اتجاهات فكرية، فإلى غاية الستينات عرف هذا المجال سيطرة الاتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية من الجانب الاقتصادي، ليظهر بعدها اتجاه ثان إلى جانبه يركز على دراسة خصائص الأفراد وتأثيرها على المقاولاتية، ومع بداية التسعينات ظهر اتجاه جديد يتزعمه المسيرون اهتم بدراسة سير العملية ككل، وبعد عرض الاتجاه الاقتصادي سنقوم بالتطرق إتباعا إلى اتجاه خصائص الأفراد واتجاه سير النشاط المقاولاتي.

أولا– المقاولاتية حسب الاتجاه الاقتصادي:

تضمن هذا الاتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاولاتية عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، فعرفت في سنة 1616 من طرف "مونتش ريستيون" (Montchrestien) وكانت تعني الشخص الذي يوقع عقدا مع السلطات العمومية من أجل ضمان انجاز عمل ما، أو مجموعة أعمال مختلفة، وبناءا على ذلك كانت توكل إليه مهام تشييد المباني العمومية، وانجاز الطرق، وضمان تزويد الجيش بالطعام، بالإضافة إلى غيرها من المهام.

ثانيا– المقاولاتية حسب اتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذا الاتجاه على المقاول في حد ذاته وذلك بدراسة خصائصه باعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول انطلاقا من الخصائص الشخصية، التي سعت للإجابة على نوعين من الأسئلة[1] :

من هو المقاول ؟ وما الذي يميزه عن الآخرين ؟

وذلك من خلال الخصائص التالية :

[1] محمد علي جودي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص08.

1- الخصائص النفسية: محاولة إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، فنجد أعمال "شلوند" (Chlehand) في بداية الستينات الذي بين من خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الإنجاز للتفوق وتحقيق الهدف، فحسبه أن المقاول هو شخص تحكمه حاجة كبيرة للانجاز.

2- الخصائص الشخصية: اهتمت بدراسة الخصائص الشخصية للمقاول كالوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، الخبرة المهنية المكتسبة، السن....الخ، إلا أن هذا الاتجاه قد تعرض إلى انتقادات كثيرة، كونه غير قادر على تقديم شرح شامل للظاهرة بالاعتماد فقط على بعض الصفات النفسية أو الشخصية.[1]

ثالثا- المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

لقد كثر الاهتمام في هذا الاتجاه بدراسة دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع ككل، كما ركز أيضا على أهمية التغيير والذي يستطيع المقاول من خلاله استعمال الموارد المتاحة بطريقة جديدة وبشكل مختلف عما سبق كأن يقوم مثلا بتغيير المجال أو القطاع الذي يشغل فيه المقاول إلى قطاع آخر ذو مردودية أحسن وإنتاجية أعلى أو أن يقوم باستعمال الموارد الذي يمتلكها أو تنسيقها بطرق جديدة تعطيها أكثر إنتاجية.

ويعتبر "غارتنر" (Gartner) أيضا من رواد هذا الاتجاه حيث اقترح على الباحثين الاهتمام بدراسة سير عملية إنشاء مؤسسة جديدة أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه، وقدم نموذجا يصف فيه عملية إنشاء مؤسسة جديدة له أربعة أبعاد تتمثل في المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة.

كما تعتبر المقاولاتية مجموعة من النشاطات التي تسمح بإنشاء مؤسسة جديدة كمتغير واحد ضمن النموذج الذي قدمه دون إهمال الأبعاد الأخرى وتتمثل هذه النشاطات فيما يلي:[2]

- البحث عن الفرصة المناسبة؛
- جمع المواد؛

[1] محمد علي جودي، المرجع السابق، ص09.

[2] ملوكي نجوى ودحماني خولة، دور التحفيزات الجبائية في ترقية المقاولاتية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2017، ص06.

- تصميم المنتج؛
- تحمل المسؤولية أمام الدولة والمجتمع.

المطلب الثاني: المقاولاتية (تعريفها، خصائصها، أهدافها، مقارباتها، استراتيجياتها)

للمقاولاتية عدة تعاريف و خصائص وأهداف و مقاربات وكذلك عدة إستراتيجيات والتي نوضحها فيما يلي:

أولا: تعريف المقاولاتية.

توجد العديد من التعاريف نورد منها :

تعريف 1: تعرف بأنها السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد ذو قيمة وذلك بإعطاء الوقت والجهد اللازمين، مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك بمختلف أنواعها (مالية، نفسية، اجتماعية)، وبمقابل ذلك يتم الحصول على إشباع مادي ومعنوي.[1]

تعريف 2: يعرف "برانجر" (Béranger) وآخرون المقاولاتية (Entrepreneuriat) المشتقة من (Entrepremeurship) والمرتكزة على إنشاء وتنمية أنشطة فالمقاولاتية يمكن أن تعرف بصيغتين:[2]

أ– على أساس أنها نشاط أو مجموعة من الأنشطة و السيرورات تدمج إنشاء وتنمية مؤسسة، أو بشكل اشمل إنشاء نشاط.

ب– على أساس أنها تخصص جامعي: أي علم يوضح المحيط وسيرورة خلق الثروة وتكوين اجتماعي من خلال مجابهة الخطر بشكل فردي، أما "فايول ألوين" (Alain Fayole) فقد حددها على أنها "حالة خاصة يتم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي تواجد الخطر، والتي تدمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكات ذات قاعدة تتخصص بقبول التغيير وأخطار مشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي".

---

[1] لفقير حمزة، دورة التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد1، جامعة برج بوعريريج، 2015، ص119.

[2] خذري توفيق و حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5-6 ماي، 2013، ص5.

تعريف 3: حسب "شام و فون كتروومان" (Venkataroman, Shame) واللذان يعرفان المقاولاتية بأنها[1]: سلسلة من المراحل، يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، يتم تقييمها واستغلالها، ويقصد بالفرص هنا أنها أوضاع سوقية أو منتجات جديدة أو خدمات أو مواد أولية أوطرق تنظيمية تقوم باستغلالها وبيعها بسعر أعلى من تكلفة إنتاجها.

تعريف 4: تعرف على أنها مجموعة المراحل التي تقود لإنشاء منظمة، بمعنى النشاطات التي من خلالها يقوم المنشئ بتعبئة وتركيب موارد (معلوماتية، مادية، بشرية....الخ) لاستغلال الفرصة وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل[2].

تعريف 5: حسب "بيتر و هيسريش" (Hisrish et peters) على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، انه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية، والنفسية، والاجتماعية المصاحبة لذلك والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي[3].

تعريف 6: تعرف المقاولاتية أو ريادة الأعمال بأنها: مجموعة من الأنشطة والمساعي التي تهدف إلى خلق وتطوير مؤسسة، وبشكل أكثر عمومية خلق نشاط معين[4].

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن: المقاولاتية هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء مؤسسات جديدة من أجل إستغلال فرص عمل و خلق دخل.

[1] سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة،2007، ص 4.

[2] نعيمة دريس، المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية والمعوقات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية،كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد العاشر، السداسي الثاني،2017، ص26.

[3] محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2016، ص16.

[4] عدنان مريزق، المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، أفريل 2010، ص1.

ثانيا– خصائص المقاولاتية :

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن المقاولاتية تتميز بالخصائص التالية :

- تعتبر المقاولاتية أحد مدخلات عملية اتخاذ القرار المتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للوصول إلى الإبداع بمختلف أشكاله؛
- المقاولاتية هي جهد موجه للتنسيق بين عمليات الإنتاج والبيع؛
- هي عبارة عن مجموعة من المهارات الإدارية والإبداعية المستندة على المبادرة الشخصية والقدرة على تحمل المخاطرة في ظل بيئة سريعة التغيير؛
- هي نهج أو مسار يتبعه الفرد المقاول من أجل انجاز عمل مقاولاتي خاص به؛[1]
- يغلب على أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة والتخطيط والتسويق في كثير من الأحيان تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين؛
- بساطة الهيكل التنظيمي من حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وإدارة الإنتاج والتسويق والعمليات المالية.[2]

ثالثا– أهداف المقاولاتية:

للمقاولاتية عدة أهداف نذكر منها:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد وذلك من خلال خلق فرص عمل، وتقليل البطالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛
- المساهمة في نمو الاقتصاد، إذ أصبحت المقاولة تلعب دورا هاما في تقديم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد؛
- المساهمة في ترقية المرأة باعتبار المقاولة من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلال إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع؛

[1] الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد الرابع، ص96.

[2] بشيرة حجاج، تقييم أداء مقاولات البناء، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013، ص5.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن؛
- المساهمة في التزويد بالمعرفة وذلك عن طريق نوادي علمية، ومجلات وجرائد في إطار تكوين وتخصص للأعمال.[1]

رابعا– مقاربات المقاولاتية:

هناك مجموعة من المقاربات نذكر منها:

1– **المقاربة الوصفية:** التي سعت إلى فهم دور المقاول في الاقتصاد والمجتمع مستعملة العلوم الاقتصادية في تحليلها، كان استعمال هذه المقاربة لتحليل المقاولة في السبعينات من القرن العشرين نظرا لكون التحليل فيها يستند وبشكل كلي على العلوم الاقتصادية حيث تم تعريف المقاول بوظائفه الاقتصادية والاجتماعية وبوصفه لخصائصه ومميزاته.

2– المقاربة السلوكية: التي سعت إلى تفسير نشاطات المقاولين وفق ظروفهم الخاصة.

3– المقاربة المرحلية: التي حللت وفق منظور زمني وموقفي المتغيرات الشخصية والمحيطية التي تشجع أو تمنع وتعيق الروح المقاولاتية، وتعرف المقاربة المرحلية على أنها: مجموعة من المراحل المتعاقبة تبدأ من امتلاك الشخص لميول المقاولاتية إلى غاية تبني السلوك المقاولاتي، ويتوسط هذه المراحل مرحلة اتخاذ قرار الدخول إلى مجال المقاولة وهذا الأخير تسبقه مرحلة تسمى التوجه المقاولاتي الذي يعرف بأنه إرادة فردية أو استعداد فكري يتحول إلى إنشاء مؤسسة وذلك في ظل ظروف معينة.

خامسا– استراتجيات المقاولاتية:

للمقاولاتية عدة استراتجيات منها:[2]

1– الإبداع: وهو تطوير الأفكار الابتكارية، التي تعكس وتستجيب للفرص في المنظمة، وهو يعتبر الخطوة الأولى للابتكار، ويساهم في نجاح المنظمة على المدى الطويل.

[1] مولاي حاجة مباركة وآيت جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة سعيدة، 2016، ص21.

[2] بلال خلف السكارنة، الريادة و إدارة منظمات الأعمال، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان – الأردن،2010، ص– ص، 53–75.

2- الابتكار: حيث أشار بعض الباحثين إلى أن المنظمة الابتكارية، هي تلك المنظمة التي تبتكر أشياء ذات قيمة في الخدمات والأفكار والإجراءات والعمليات ضمن مجموعة من العاملين مع بعضهم بعضا في ظل الإطار الاجتماعي للمنظمة.

3- التفرد (التميز): قد تم تعريف التفرد بأنه فريد من النوع، وبديع ووحيد، إن التفرد يكون في منظمات الأعمال من خلال قدرتها على التميز عن غيرها من المنظمات الأخرى المنافسة، في نفس قطاع الأعمال، سواء كان ذلك بطبيعة المنتجات أو الخدمات التي تقدمها، أو طبيعة الموارد التي تمتلكها، وهذا يمكننا من تحقيق الاستمرارية وتقديم المنتجات الأفضل.

4- الأخذ بالمخاطرة: تعرف على أنها ما يتم أخذه بعين الاعتبار مع إمكانية التعرض للخسارة.

5- المبادأة: هي المشاركة في مشاكل المستقبل والحاجات والتغيرات ومدى تقديم منتجات جديدة.

كما تتضمن المقاولاتية ثلاثة أبعاد رئيسية وهي[1] :

أ- الأفراد: حيث يلعب الأفراد دورا محوريا في المقاولة، فخصائص الفرد النفسية والاجتماعية وحتى الديموغرافية تعزز أو تحد من قدراته.

ب- البيئة: فتغيير البيئة وتعقيدها، يشكلان فرص جديدة، أو تهديدات محتملة لتوليد أعمال جديدة.

ج- المنظمات: حيث تنتهي المشروعات المقاولاتية الجديدة، إلى تكوين منظمات جديدة لها خصائص وأنظمة، وهياكل تنظيمية محددة وإستراتجيات تمكنها من اختراق الأسواق أو تكوينها وحماية وضعها التنافسي، وتملكها للموارد التي تعمل على تحويلها إلى منتجات ذات قيمة لزبائنها، وتتكون المنظمات من الأفراد الذين يمتلكون المهارات والمواهب والقيم والمعتقدات، والإيمان بان العمل سويا من الممكن أن يأتي بخلق أشياء جديدة ومنظمة.

المطلب الثالث: الثقافة والروح المقاولاتية.

للثقافة والروح المقاولاتية دور كبير في تدعيم و تشجيع المشاريع الصغيرة و المتوسطة والتي نوضحها فيما يلي:

[1] نعمة عباس الخفاجي و إيهاب سمير زهدي القبج، ريادة الأعمال الداخلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص28.

أولا– الثقافة المقاولاتية:

للثقافة المقاولاتية عدة تعاريف نذكر منها:

تعرف الثقافة المقاولاتية على أنها: مجموعة من المدخلات المتمثلة في الأفكار، والقيم، والموارد، والمعارف، والخبرات،....الخ، ثم العمليات التي هي عبارة عن مسار الإنشاء، وتفاعل العناصر المكونة للمدخلات، ثم المخرجات التي تتمثل في السلوكات و المنتجات و الخدمات،....الخ.

وهي أيضا مجموعة من القيم الخاصة بالمقاول، منها الاستقلالية و الإبداع و المسؤولية و الأخذ بالمخاطر.[1]

كما تعرف على أنها مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة أفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها في الاستثمار في رؤوس الأموال من خلال إيجاد أفكار مبتكرة (جديدة)، وتعرف على إنها: الإبداع في مجمل القطاعات الموجودة في ظل وجود هيكل تسييري تنظيمي، وهي تتضمن التصرفات، والمحفزات، ردود أفعال المقاولين، بالإضافة إلى التخطيط والتنظيم، الرقابة، اتخاذ القرارات، كما أن هناك أربعة أماكن يمكن أن تترسخ فيها الثقافة، هي كل من العائلة والمدرسة والمؤسسة والمحيط.[2]

يلخص نموذج جاس و جسبورين (P.jsaburin et Y.Gasse) مفهوم الثقافة المقاولاتية، حيث يبرر المراحل التي تقود لبروز وظهور المقاولين بين فئة المتمدرسين، وبالأخص الذين تابعوا تكوين في مجال المقاولة، ومن خلال تحليل عدة نماذج تكوينية، لاحظ الباحثان أنها توجد علاقة ايجابية بين التوجهات المقاولاتية للفرد وإمكانياتهم، أما عن العوامل التي تؤثر على هذا النموذج فتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:[3]

1– المسبقات: تمثل مجموع العوامل الشخصية والمحيطية التي تشجع على ظهور الاستعدادات عند الفرد، حيث لاحظ الباحثان بأن الطلبة الذين لهم آباء يعملون لحسابهم الخاص لديهم إمكانيات مقاولاتية أكبر بالمقارنة مع الآخرين.

[1] بداوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة تلمسان، 2015، ص– ص، 19–20.

[2] مقيمح صبري وهرموش إيمان، آليات دعم المقاولاتية كأساس لتجسيد الأفكار الإبداعية لدى الشباب الجزائري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة، بين إشكالية البقاء وحتمية الإبتكار، جامعة ميلة 18–19 أفريل 2017، ص 5.

[3] منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر – بين متطلبات الثقافة والمرافقة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 18–19 أفريل 2012، ص3.

2- الاستعدادات: هي مجموعة من الخصائص النفسية التي تظهر عند المقاولة، وهي المحفزات والمواقف، والفائدة المرجوة والتي تتفاعل في ظل ظروف ملائمة لتتحول إلى سلوك.

3- تجسيد الإمكانيات والقدرات المقاولاتية في مشروع: وهذا يكون تحت تأثير الدوافع المحركة، والتي تشمل العوامل الايجابية وعوامل عدم الاستمرارية (الانقطاع).

ثانيا- الروح المقاولاتية:

لقد ازداد اهتمام الباحثين بدراسة روح المقاولاتية نظرا لأهميتها الكبيرة في تدعيم وتشجيع المقاولاتية، ولأن المصطلح مازال محل البحث لم يتم الوصول إلى اتفاق حول إيجاد تعريف موحد وشامل له.

فحسب "ليجر" و "جارنيو" (Leger-Jarniou) لا يجب الخلط بين روح المقاولاتية وروح المؤسسة فلكل منهما مفهومها الخاص، فروح المؤسسة تتمثل في مجموعة المواقف الايجابية اتجاه المؤسسة والمقاول، أما عن روح المقاولاتية فهي تنتقد التصور الذي يعتبرها عملية التعرف على الفرص وجمع الموارد الكافية ذات الطبيعة المختلفة من أجل تحويلها إلى مؤسسات.[1]

ترتبط روح المقاولاتية بالدرجة الأولى بأخذ المبادرة والعمل، أو الانتقال للتطبيق، فالأفراد الذين يتمتعون بروح المقاولاتية يمتلكون العزيمة على تجريب أشياء جديدة، وروح المقاولاتية هي عبارة واسعة الدلالات، والمعاني تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي لكسر حاجز الخوف من التغير، واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات[2].

المطلب الرابع: دوافع توجه الشباب نحو المقاولة.

تلخص الدوافع التي يمكن أن تقود الفرد لمجال المقاولة في نموذج يعتبر أساس الدراسات في المقاولاتية، وهو نموذج تكوين الحدث المقاولاتي، حيث قام الباحثان "سوكول" و "شبيرو" (A.Shapero et Sokol) بتأسيس نموذج بقي لحد الآن المرجع الأساسي للأبحاث في مجال المقاولاتية، والفكرة الأساسية للنموذج

[1] منيرة سلامي، المرجع السابق، ص05.

[2] محمد علي جودي، المرجع السابق، ص- ص، 16-17.

تقول "لكي يبادر الفرد في تغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد".[1]

ويوضح الشكل التالي بشكل مفصل نموذج شبيرو و سوكول للدوافع نحو المقاولاتية:

الشكل (1-1): نموذج نظرية التكوين للحدث المقاولاتي لـ سوكول وشبيرو

مسار التغير المقاولاتي

الانتقالات السلبية

- الهجرة الإلزامية
- الطرد من العمل
- الطلاق
- القذف

الأوضاع الوسيطية

- الخروج من الجيش
- الخروج من المدرسة
- الخروج من السجن

التأثيرات الإيجابية

- من الشركاء
- من المستثمرين
- من المستهلكين
- الأسواق المحتملة

إدراك الرغبات

- الثقافة
- العائلة
- الزملاء والأصدقاء

إدراك إمكانية الإنجاز

- الدعم المالي
- نماذج مقاولين شركاء
- وسائل أخرى للدعم

إنشاء مؤسسة

المصدر: قايدي أمينة وعدوكة لخضر، التوجه المقاولاتي للطلبة اختيار نموذج نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة أم البواقي، جوان 2017.

يشير نموذج "سوكول" و" شبيرو" (A.Shapero et Sokol) إلى ثلاثة مجموعات:[1]

[1] منيرة سلامي، المرجع السابق، ص6.

1- الانتقالات السلبية: مثل الطلاق، التسريح من العمل، الهجرة، وعدم الرضا الوظيفي، وهي عادة ما تكون خارج سيطرة الفرد، ومفروضة من الخارج.

2- الانتقالات الإيجابية: مثل الأسرة، المستهلكين، المستثمرين...الخ، وهي أحداث تعود في الغالب لمصادر الفرص.

3- الانتقالات الوسيطية: مثل الخروج من الجيش، من المدرسة، أو من السجن، وقد حدد المؤلفان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية هما: إدراك الرغبة وإمكانية الإنجاز واللذان يكونان نتائج المحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي.

تعتبر هذه العوامل أساس إحداث التغيير في مسار حياة الأفراد، والمحركة للحدث المقاولاتي، فالانتقالات السلبية مثل الهجرة، يمكن أن تحث الفرد على العمل المقاولاتي، أما الانتقالات الإيجابية والأوضاع الوسيطية، فتؤثران على نظام القيم للأفراد وعلى رغباتهم، ومن بين المتغيرات المفسرة للنموذج والتي تتمثل في المجموعات الثلاثة من العوامل، والمتغيرة المفسرة التي تتمثل في إنشاء المؤسسة حيث يعرف الكاتبان مجموعتين من المتغيرات الوسيطية وهما: إدراك الشخص لرغباته وإمكانية الإنجاز.

أ- إدراك الرغبة: وهي تضم العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر على نظام القيم للأفراد، فكلما يولي المجتمع أهميته للإبداع، المخاطرة، الاستقلالية الذاتية، كلما زاد عدد المؤسسات المنشأة، ويتشكل نظام القيم من خلال تأثير العائلة خاصة الأبوين اللذان يلعبان دور مهم في تكوين الرغبة وتقويتها لدى الشخص.

ب- إدراك إمكانية الإنجاز: تنشأ إمكانية الإنجاز من خلال إدراك الفرد لجميع أنواع الدعم والمساعدة المتوفرة لتحقيق فكرته، فتوفر الموارد المالية يؤثر مباشرة على التوجه المقاولاتي للفرد، كما يؤثر كل من مساعدة الزوج(ة)، والأصدقاء، والنصائح والاستشارات، والتكوين الخاص في كيفية إنشاء المؤسسات على إدراك إمكانية الإنجاز لدى الفرد، كما يشير الباحثان لأهمية التكوين الخاص في المقاولة على إدراك الفرد لرغباته وإمكانية إنجازه لها.[2]

---

[1] بن أشنهو سيدي محمد، دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة تلمسان، العدد9، جانفي 2017، ص142.

[2] منيرة سلامي، المرجعالسابق،ص5.

المبحث الثاني: ماهية المقاول.

سنحاول من خلال هذا المبحث تعريف المقاول الذي يعتبر نواة المقاولاتية وكذا تحديد المواصفات الشخصية له وأهم مساراته وكذا أنماطه التي تجعله فردا مختلفا عن بقية أفراد المجتمع.

المطلب الأول: تعريف المقاول.

للمقاول عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف 1: حسب "شومبيتر" (Schunpeter) يعرف على أنه شخص مختلف عن الآخرين فريد بنوعه، هو الذي يحدث ويبتكر ويجد ويعمل على تحديث عناصر الإنتاج، ويدفع من مستويات الأنشطة الاقتصادية والحياة الاجتماعية.[1]

تعريف 2: يعرف المقاول من الجانب الاقتصادي على أنه "كل فرد يدير مؤسسة لحسابه الخاص والذي يضع مختلف عوامل الإنتاج (الأعوان الطبيعيين، رأس المال، العمل....الخ) بهدف بيع منتجات سلعية أو خدمات " أو هو الرجل القادر على تحويل فكرة إلى ابتكار ناجح[2].

تعريف 3: يعرف على انه كل شخص يسير مؤسسته لحسابه الخاص ويقوم بتشغيل مختلف عوامل الإنتاج (رأس المال، العمل، ...الخ).[3]

تعريف 4: المقاول هو الشخص المبدع الذي يحرك ويدفع عجلة النمو الاقتصادي، كما عرف أيضا بأنه الفرد الذي يقوم بجمع وتنظيم وسائل الإنتاج بهدف خلق منفعة جديدة.[4]

---

[1] كمال بوقرة وإسحاق رحماني، المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 21، مارس 2017، ص97.

[2] رضا زاوش وبروش نورة وآخرون، سياسات واستراتيجيات تعزيز روح المقاولاتية المؤسسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول: عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 6-7 مارس 2018، ص 3.

[3] زينب شنوف، تشكيل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014، ص67.

[4] Siogh Ahmed Ramzi, Contribution du profil entreprenerial à la réussite de Léntrprise theste de Magester ,Université de Ourgla, Algérie ,2003 ,p23.

تعريف 5: يعرف حسب شومبيتر (SCHUMPETER) هو ليس مسير فهو قبل كل شيء مبدع، فالمسير يختار عن طريق خبرته أحسن طريقة إنتاج التي تضمن أكبر ربح، أما المقاول فهو يبحث عن أحسن طريقة إنتاج مع الملائمة لأي وقت، إضافة إلى صفة المخاطرة، فنلاحظ إن "شومبيتر" يتحدث عن درجة الإبداع أو القيمة المضافة عن طريق المنظمة وبدفع من الفرد الذي يدخل في حركية التغيير على مستوى الشخصي، ونقول عن الوضع بأنه مقاولاتي مادام هناك حركية في التغيير المتلازمة بين الفرد ووسائل خلق القيمة، فالمقاول شخص تحفزه إرادة وحلم تأسيس مملكة خاصة، ويسعى لإثبات أنه الأفضل بين الجميع فهو فرد قائد تسيره إرادة المحاربة والتنافس.[1]

من خلال التعاريف المذكورة سابقا يمكن تحديد تعريف للمقاول وذلك كالتالي:

المقاول هو الشخص الذي لديه الإرادة والقدرة وبشكل مستقل إذا كان لديه الموارد الكافية على تحويل فكرة جديدة أو اختراع إلى ابتكار يجسد على ارض الواقع، بالاعتماد على معلومة هامة من أجل تحقيق عوائد مالية عن طريق المخاطرة ويتصف بالإضافة إلى الثقة بالنفس، والقدرة في الإبداع، والجرأة، وبهذا يقود التطور الاقتصادي.

المطلب الثاني: المواصفات الشخصية للمقاول.

هناك عدة مواصفات ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها ما يلي:

- **الطاقة والحركية:** هي سلوك ضروري لا يمكن الاستغناء عنه، لأن عملية إنشاء مؤسسة تتطلب بذل جهد معتبر، إضافة إلى تهيئة الوقت الكافي والطاقة اللازمة لانجاز الأعمال؛
- **القدرة على حل مختلف المشاكل:** فقد يواجه المقاول عقبات عديدة عند قيامه بإنشاء مؤسسة، وهذا ما يفرض عليه محاولة حلها؛
- **قياس المخاطر:** ينبغي أن يكون المقاول قد قدر المخاطر التي ستواجهه في المستقبل سواء كانت على المدى المتوسط أو الطويل، فلا يجب أن يعتمد على الخط الذي نادرا ما يتكرر، فالنجاح يأتي لجهود طويلة، وعمل دائم وتقييم مستمر للنشاط؛

[1] نعيمة دريس، المرجع السابق، ص27.

- **القدرة على تقلد منصب القائد:** يقود التطور الايجابي لنشاط المؤسسة إلى هيكل شيئا فشيئا، وهذا ما يتطلب وجود قائد إداري يمكنه تسيير منظمته، ويتمتع بالقدرة على إنعاش النشاط والتعامل مع الصراعات وتكييف الهياكل؛
- **الإبداع والإبتكار**: من أجل أن تستمر المؤسسة يجب أن تتطور من ناحية منتوجاتها وهياكلها ومخططها الاجتماعي، لهذا تنشأ ضرورة للانفتاح على الابتكار والتطوير، وهذا ما يتطلب القدرة على التحليل والاستعداد للاستماع وتوفير الطاقة اللازمة للاستجابة للتوجهات الجديدة التي ستكون مفاتيح تطوير المؤسسة؛[1]
- **الاستعداد والميل نحو المخاطرة:** لقد أشارت معظم التعاريف إلى أن المقاول هو الشخص المخاطر، أو متحمل المخاطر، لذلك فإن أهم ميزة في المقاول هي الميل نحو المخاطرة، لذلك نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها رجل واحد هو صاحب المؤسسة هي أكثر ميلا للمخاطرة من المؤسسات الكبيرة؛
- **تقبل الفشل:** يشكل الفشل جزءا من النجاح، وبالنسبة للمقاول الفشل والخطأ والحلم هي مصادر لاستغلال فرص جديدة، وبالتالي تحقيق نجاحات مستقبلية؛
- **المرونة:** في التفكير والعمل والاستعداد لقبول حالة الفشل، ومن ثم التصحيح والاستفادة من التجربة وأخذ واستنباط الدروس النافعة؛[2]

- **الثقة بالنفس:** خاصية أساسية تتوفر لدى المقاولين وهذا يعني أن الشخص المعني يكون بمستوى من الوعي والإدراك، والإيمان بقدراته وإمكانياته للقيام بتنفيذ الفكرة أو المشروع مهما كانت الظروف والصعوبات؛[3]

- **الحاجة إلى الانجازات:** حيث تتمثل في ذلك الأساس الداخلي الذي يدور باستمرار في الذهن ويجعل المعني بالأمر يشعر اتجاه الآخرين أو تغيير شيء كمساهمة من عنده بجديد.[4]

[1] صندرة سايبي، محاضرات في إنشاء المؤسسة، جامعة قسنطينة 2، 2015، ص-ص، 9- 10.

[2] طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة إستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن 2009، ص 4.

[3] سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية، مقاربة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2017، ص64.

[4] سعد أوكيل، المرجع نفسه، ص66.

تلك هي أهم الصفات التي يفترض تواجدها لدى المقاول الناجح والذي لابد له من فكرة يستطيع من خلالها تحديد مجال نشاط مشروعها بالإضافة إلى التعرف على المواصفات الشخصية للمقاول نذكر أهم السلوكات المقاولاتية المرتبطة بها، يمكن إجمال أهمها في الجدول التالي:

جدول رقم (1–1): خصائص المقاول وأهم السلوكات المقاولاتية المرتبطة بها.

الخصائص	أهم السلوكات المقاولاتية المرتبطة بها
الثقة بالنفس	مستقل– الإيمان بمهاراته – متفائل
إرادة واضحة	عنيد ومحافظ
التركيز على إتمام المهام أو الوصول إلى نتائج	يهتم بالنجاح – مجد – حركي – لديه طاقة – أخذ المبادرة
القبول بالمخاطرة	الأخذ بالمخاطرة – روح التحدي
الابتكار	مبتكر – ماهر – التفاعل السريع والسهل
الاهتمام بالمستقبل	حدسي

المصدر: عبد الوهاب بن بريكة ونجوى حبه، خصوصية النظم الوطنية للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين والفرص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام 6 / 7 / 8 افريل 2010. ص6.

المطلب الثالث: أنماط المقاول ومساراته.

للمقاول عدة أنماط و مسارات نوجزها فيما يلي:

أولا– أنماط المقاول:

للمقاولين أربعة أنماط هي:[1]

1– **المسيرون والمبتكرون:** هذا النوع من المقاولين يتميزون بحاجة قوية للإنجاز الفردي، "لأنهم لم يتمكنوا من تحقيق فكرة أو مشروع في المؤسسة التي كانت توظفهم "، فهم لا يعتبرون الاستقلالية هي الهدف الأساسي لنشاطهم على مستوى المؤسسة، فهم يفضلون النمو والتطور التقني، من جانب آخر، هم لا يعتبرون الرقابة المالية للمؤسسة كأولوية؛

[1] محمد قوجيل، المرجع السابق، ص28.

2- **المقاولون المالكون:** هؤلاء صاروا مقاولون لتلبية رغبتهم في السلطة السابقة التي تحظى فيها أبعاد الاستقلالية والمكانة بأهمية ثانوية مقارنة بالرغبة في الإنشاء وكنتيجة لذلك فهم يمتلكون رغبة قوية للاستقلالية المالية والتي تدفعهم عاجلا أو آجلا إلى تحديد نمو المؤسسة من أجل الاحتفاظ بالرقابة؛

3- **المقاولون التقنيون:** هؤلاء المقاولون كمناضلين في المؤسسات الصغيرة: هذا الإصرار يبقي المؤسسة في حجم صغير مرتبط بالدافع السلبي لبعض المقاولين، إن معظم المقاولين في هذه المجموعة لهم خبرة من خلال مشكلة مهنية أو نفسية في مرحلة ما من حياتهم، هذه المرحلة انتهت بأزمة مهنية حادة أدت بهم إلى ترك مؤسستهم، وعليه فإن إنشاء المؤسسة بالنسبة لهم أخذ شكل ردة فعل دفاعية ضد التهديدات التي تقف عائقا أمام التطور المهني للمقاول؛

4- **المقاولون الحرفيون:** الدوافع الأساسية لهذه الفئة من المقاولين هي الاستقلالية المهنية، هذه الدوافع بالنسبة لهم أكثر أهمية من النجاح الاقتصادي، يتمثل الهدف الأساسي والمفصل لهذا النوع من المقاولين في استمرارية مؤسساتهم، وهذا يمر غالبا عبر البحث عن وضعية محمية في السوق؛

ثانيا– مسارات المقاول:

من بين المسارات التي يتخذها المقاول هي:[1]

1- **المسار العائلي:** رئيس المؤسسة يفوض للإشراف عليها من العائلة، ويقوم بتطويرها، كما قد ينشئ مؤسسة في إطار العائلة من خلال تعبئة مدخراتها، مستعملا علاقاته، ومستعينا بالتكنولوجيا؛

2- **المسار السياسي:** رئيس المؤسسة شارك شخصيا في حرب التحرير الوطني قبل أن ينشأ مؤسسته؛

3- **المسار الجامعي:** رئيس المؤسسة حامل لشهادة جامعية، وبمساعدة عائلته أو بدونها ينشئ أو يطور مؤسسته، ويعتبر منفتح ويحاول تطبيق معارفه المكتسبة في الجامعة؛

4- **مسار المهاجر:** رئيس المؤسسة مهاجر سابق أو ابن له، يحول إلى الجزائر نشاط أنشأه في الخارج أو ينشئه في الجزائر كامتداد لنشاطه الخارجي؛

5- **مسار القطاع العام:** رئيس المؤسسة هو موظف سابق، إطار سامي أو متوسط في القطاع العام الإداري أو الاقتصادي، اكتسب خلال حياته المهنية كفاءات مكنته من إنشاء علاقات مفيدة في أعماله؛

[1] خذري توفيق و حسين بن الطاهر، المرجع السابق، ص10.

6- **مسار الانفتاح:** رئيس المؤسسة في الغالب تاجر سابق، استغل الانفتاح على التجارة الخارجية فانفتح على المنافسة ليبحث عن إنتاج سلع أو خدمات.

7- **مسار المخاطر والمغامر:** بالنسبة لهذا المقاول فالمؤسسة مكان لتكوين الثروة، فيمارس الغش مع جميع البنوك والتلاعب مع أملاك الدولة والتحايل على القوانين...الخ؛

المطلب الرابع: دور المقاولاتية في تنمية الاقتصاد الوطني.

تلعب المقاولاتية دورا هاما في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ما يلي[1]:

1- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة:** ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى اقل إنتاجية إلى مستوى أعلى؛

2- **خلق فرص عمل جديدة:** يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، وتجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مؤسسات صغيرة ومتوسطة في المجتمع الذين يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف ألاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم؛

3- **الإسهام في تنويع الإنتاج:** نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطة والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق التوزيع... الخ، أومن خلال مدخل جديد للأعمال أو طريقة جديدة في أداء العمل؛

4- **نقل التكنولوجيا:** إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة لهم

[1] سعود وسيلة وفرحات عباس، مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية المستدامة، بين إشكالية البقاء و حتمية الابتكار، جامعة ميلة يومي 18-19 افريل، 2017، ص- ص، 6-7.

ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجاتهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، أساليب عمل جديدة وغيرها؛

5- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها:** أي إحداث تغييرات هامة في المشاريع ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافئات بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها؛

6- **إيجاد أسواق جديدة:** ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق؛

7- **روح المقاولة والقيم الاجتماعية:** المقاولون هم القوة المحركة لاقتصاد السوق وانجازاتهم تقدم للمجتمع ثروة تشغيل وخيارات متنوعة للمستهلكين، استجابة للمطالب المتزايدة للمجتمع فيما يتعلق بأثر النشاط المقاولاتي على المجتمع والبيئة، كما أن المقاولاتية يمكن أن تؤدي أيضا دورا فعالا على مستوى دعم فعالية الخدمات في المجال الاجتماعي،الصحة، والتعليم، مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، تشترك مع الفاعلين الاقتصاديين في تسيير ودعم هذه الخدمات؛

المبحث الثالث: المرافقة في إنشاء المشاريع.

من خلال هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمرافقة المقاولاتية مع الإشارة إلى أهمية وأهداف المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة وخصائصها الجيدة.

المطلب الأول: مفهوم المشاريع

للمشاريع عدة تعاريف تختلف من بلد إلى آخر، ومجموعة من الخصائص التي تتميز بها، كما تواجهها عدة معيقات ومشاكل في إنجازها و التي سنوضحها فيما يلي:

أولا– تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تختلف تعاريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة من بلد إلى آخر، ومن منظمة إلى أخرى على حسب المعيار المعتمد في التعريف لذا سنحاول إدراج بعض التعاريف المختلفة:[1]

1- **تعريف الإتحاد الأوربي:** حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سنة 1996، ويركز هذا التعريف على ثلاثة أبعاد: عدد المستخدمين، رقم الأعمال أو الميزانية السنوية، درجة استقلالية المؤسسة، حيث عرفت المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المشروع المصغر: يشغل أقل من 10 أفراد.

-المشروع الصغير: هو الذي يتوافق مع معايير الاستقلالية ويشغل أقل من 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعماله السنوي 40 مليون أورو، أو لا تتعدى ميزانيته السنوي 27 مليون أورو.

2– تعريف منظمة العمل الدولية : تعرف منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة بأنها: "وحدات صغيرة الحجم جدا، تنتج وتوزع سلع وخدمات، وتتألف من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في الدول النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها قد يستأجر عمالا أو حرفيين، ومعظمهم يعمل برأس مال ثابت صغير جدا، وتستخدم كفاءات ذات مستوى منخفض، وعادة ما تكون مداخيله غير منتظمة وتوفر فرص عمل غير مستقرة وتدخل ضمن القطاع غير الرسمي وهي غير مسجلة ولا تتوافر عنها بيانات في الإحصائيات الرسمية".

3– تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية: عرفت لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية المشاريع الصغيرة أنها: تلك المشروعات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عامل، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99 عامل.[2]

4– تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: اعتمد اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا على معيار العمالة كمعيار أساسي لتحديد مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث قدم التعريف التالي:

[1] شوقي جباري وشرقي خليل، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 18-19 افريل 2012، ص6.

[2] شوقي جباري و شرقي خليل، المرجع السابق، ص7.

- من1 إلى 9 عمال.... مشروعات عائلية وحرفية؛
- من 10 إلى 49 عامل .. مشروعات صغيرة؛
- من 50 إلى 99 عامل مشروعات متوسطة؛
- أكثر من 100 عامل ... مشروعات كبيرة.

5- **تعريف المشرع الجزائري:** اعتمد في تعريفها على تعريف الاتحاد الأوروبي، حيث استند إلى القانون التوجيهي قم 18/1 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق ل: 12 ديسمبر 2001 الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد مرجعا لكل برامج المساعدة والدعم لهذا النوع من المؤسسات.[1]

يلخص الجدول التالي المعايير الكمية المعتمدة لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (1-2): المعايير الكمية لتعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعيار / نوع المؤسسة	عدد العمال		رقم الأعمال		مجموع الحصيلة السنوية	
	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى	حدود دنيا	حدود قصوى
مصغرة	1	9	1 مليون دج	20 مليون دج	1 مليون دج	10 مليون دج
صغيرة	10	49	20 مليون دج	200 مليون دج	10 مليون دج	100 مليون دج
متوسطة	50	250	200 مليون دج	2 مليار دج	100 مليون دج	500 مليون دج

المصدر: المواد 4 إلى 7 من القانون رقم: 18/01، (المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ12 ديسمبر، 2001.

ثانيا- خصائص ومزايا المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تتميز بمجموعة خصائص يمكن تلخيصها كالآتي:

1- سهولة التأسيس وحرية اختيار النشاط: حيث تتميز بسهولة التأسيس مما يؤدي إلى تحقيق التشغيل الذاتي وترقية الاقتصاد وتعطي فرصة لاختيار النشاط والذي يبرز قدرات الأشخاص الذاتية وترقية المبادرات

[1] جبار بوكثير وسعيدة حركات، المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 2، 2016، ص278.

الفردية، وإظهار المقدرة على الإبداع والاختراع، الأمر الذي جعل هذه المشاريع تفرض وجودها في كل أنحاء العالم؛[1]

2- استقلالية الإدارة ومرونتها: تتركز إدارة معظم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها؛

3- إتاحة فرص العمل: بسبب استخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين؛

4- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة: يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشات الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير برامج وخطط إنتاجها؛

5- أداة التدريب الذاتي: تعتبر هذه المشاريع مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارسة أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات؛

6- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المشاريع الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة، فإن إنتاجها في الغالب يتسم بالدقة والجودة، لان الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل ذلك لان العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين؛[2]

7- تتميز هده المشاريع بالجمع بين الإدارة والملكية والعمل،حيث يكون صاحب المشروع هونفسه مدير المشروع.[3]

---

[1] رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص45.

[2] ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 2012، ص- ص،19-21.

[3] محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة 2002، ص 20.

ثالثا: أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة حلقة مهمة في سلسلة تطوير اقتصاديات الدول، وتكمن أهميتها في قدرتها على المساهمة في عملية التنمية، يمكن تخليص هذه الأهمية في النقاط التالية:[1]

1- تعتبر الأداة الأساسية التي ينشط من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن دعمها يعتبر تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛

2- تساهم في خلق قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني، وكذا المساهمة في تحقيق التكامل بين القطاعات ما يخلق بعض التوازن في الاقتصاد الوطني؛

3- يعتبر الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وسيلة ناجحة في تعبئة مدخرات الأفراد وإعادة ضخها في الحلقة الاقتصادية على شكل استثمارات؛

4- تعد آلية فعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة السعر لفائدة المواطنين ذوي الدخول المنخفضة، كما أنه بإمكانها إنتاج سلع لا تنتجها المؤسسات الكبيرة، وتملك القدرة على تلبية حاجات المستهلكين وهذا لتفاعلها المباشر معهم؛

5- تساهم في تحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق توفير مناصب الشغل، ورفع معدلات الدخل الفردي.

رابعا: المعيقات والمشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

نورد أهم هذه المعيقات فيما يلي[2]:

1- كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشاريع الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، بالإضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها؛

[1] خالد رجم وحمزة بن ناصف وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد06، جوان 2017، ص75.

[2] ليث عبد الله القهيوي و بلال محمود الوادي، المرجع السابق، ص- ص، 34-35.

2- التضخم: من حيث تأثير في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت لمشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشاريع الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية؛

3- التمويل: تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وحداثتها، وعليه تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها ونظرا لهذه المخاطر تتجنب البنوك توفير التمويل اللازم لهذه المشاريع نظرا لحرصهم على نقود المودعين؛

4- المنافسة: تعتبر من بين المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وأم مصادر المنافسة الواردات والمشاريع الكبيرة؛

5- ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف؛

6- الضرائب: يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من حيث عدم توفير البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

المطلب الثاني: المرافقة المقاولاتية وخصائصها:

للمرافقة المقاولاتية عدة تعاريف و خصائص نوجزها فيما يلي:

أولا: تعريف المرافقة المقاولاتية:

للمرافقة المقاولاتية عدة تعريفات نذكر منها:

تعريف 1: حيث عرفها "أندري لتوسكي" (André Letouski) على أنها "تجنيد للهياكل والاتصالات والوقت من أجل مواجهة المشاكل المتعددة، التي تعترض المؤسسة ومحاولة تكييفها مع ثقافة وشخصية

المنشئ"، أي أن مهنة المرافقة تتعلق بإتباع سيرورة تشمل ثلاث مراحل هي: استقبال الأفراد الذين يرغبون في إنشاء مؤسسة، تقديم خدمات، متابعة المؤسسة (المرافقة بعد الإنشاء).[1]

كما تعرف أيضا على أنها إجراء منظم في شكل مواعيد متتابعة، تهدف إلى دعم منشئي المؤسسات في الفهم والتحكم في إجراءات الإنشاء، وكذا التحكم في المشروع والقرارات المرتبطة به.

تعريف 2: هي عملية تعليم وتلقين، تساعد على تكوين الأفراد وذلك بنقل وتبادل المهارات والتجارب من الأشخاص المكلفين بمهنة المرافقة للمقاولين تحت التجريب وذلك من أجل تزويدهم بالنصائح والإرشادات والمعلومات اللازمة وخلق القدرة لديهم على المبادرة.

تعريف 3: تعرف المرافقة أيضا:"بأنها عملية ديناميكية لتنمية وتطوير مشروعات الأعمال خاصة مشروعات أو منشآت الأعمال الصغيرة التي تمر بمرحلة التأسيس أو الإنشاء وبداية النشاط، حتى تتمكن من البقاء والنمو بصفة خاصة في مرحلة بداية النشاط، وذلك من خلال العديد من المساعدات المالية والفنية وغيرها من التسهيلات الأخرى المساعدة[2].

من خلال التعاريف المذكورة سابقا يمكن تعريف المرافقة المقاولاتية على أنها: عبارة عن خدمة تقدمها هيئات متخصصة تهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في عملية الإنشاء التي تعتبر مرحلة حساسة في حياة المشروع وتحتاج إلى الكثير من الخبرات.

ثانيا– خصائص المرافقة:

اتفق بعض المتخصصين في هذا المجال على جملة من الخصائص التي تميز المرافقة المقاولاتية، تتمثل هذه الخصائص فيما يلي:[3]

[1] كمال زيتوني وكريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوض بالمشروعات المصغرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،يومي 20-21 نوفمبر ،ص، 4.

[2] محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،18-19 أفريل، 2011، ص4.

[3] محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة، المرجع نفسه، ص9.

1- **المرافقة تستلزم الارتباط (فرد، مشروع)**: وهذا يعني توافق إمكانيات وكفاءات المقاول مع نوعية المشروع الذي يحمله مما يؤدي إلى وجود توافق مستمر بين الفرد والمشروع وليس فقط في المرحلة الأولية لتسيير المشروع، هذا العنصر يسمح "تأمين" المقاول والمشروع معا من مختلف المشاكل المتوقعة؛

2- **المرافقة ترتكز على الشخص**: على العكس فعمل الخبراء يرتكز على الخدمات التقنية المقدمة للمشروع، فلا يكفي تدعيم المقاول من الناحية المادية والمالية، لأن عملية المرافقة تكون خلال فترة زمنية محددة، لابد للمقاول أن يستفيد منها للتحكم بتسيير مشروعه في المستقبل .

3- **المرافقة يجب أن تشجع استقلالية الشخص**: حتى في حالة وجود بديل أكثر سرعة في القيام بعمليات تتبع المشروع بدلا عن المقاول والتي تقوم بعض الهيئات بمنح المقاول منهجية العمل وهذا لتحقيق اقتصاد في الوقت (وبالتالي في التكاليف، وهذا ما ينتج عنه العديد من المشاكل مستقبلا، وبالتالي فالمرافقة الجيدة تقتضي تركيز هيئة المرافقة على جعل حامل المشروع يفهم لما يجب أن ينفق بشكل معقول في استثماراته، كيف يتحكم في الخزينة، المدة الزمنية المثلى لتسديد الديون، اهتلاك الاستثمارات....الخ؛

4- **المرافقة يجب أن تتضمن تسيير الفشل**: منذ الاستقبال، يجب أن يكون المرافق قادرا على مصارحة المقاول الجديد إذا ما كان المشروع غير قابل للتحقيق في تلك الحالة، فهناك فئة هشة من المقاولين تأتي بمشاريع لا يتم المصادقة عليها، وبالتالي على هيئات المرافقة التوفر على تقنيتين متخصصين يمكن أن يساعدوا هذه الفئة من المقاولين في تصحيح أخطاء مشاريعهم، وهكذا فيما يخص المشاكل المالية حيث يتوجب على المرافق العمل مع حامل المشروع على تشخيص موضوعي للحالة وإيجاد الحلول دون الدخول في مشاكل بين هيئات المرافقة.

و التي يمكن تلخيصها في الشكل المالي:

الشكل (1-2): خصائص المرافقة.

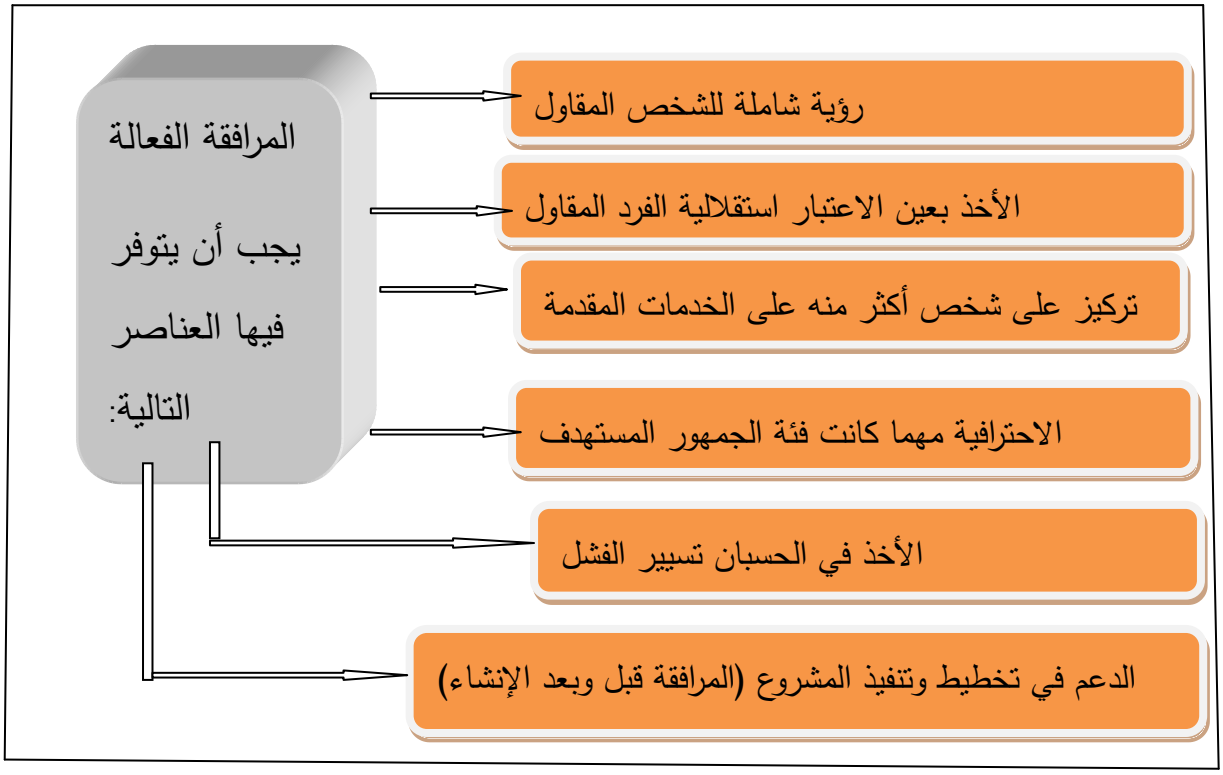

المصدر: محمد قوجيل، محمد حافظ بوغابة، المرجع السابق، ص10.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف المرافقة.

قبل التطرق إلى الأهداف التي جاءت من أجلها المرافقة، هناك مجموعة من الأسباب التي تجعل المؤسسات الصغيرة في حاجة إلى مرافقة خاصة خلال المرحلة الأولى من إنشائها، ولعل من أهم هذه الأسباب التي تم من أجلها لجوء المؤسسات إلى المرافقة وتتمثل أهمها فيما يلي:[1]

1- **التعقد الفني**: بحيث لا يمتلك أي مشروع في بداية إنشائه الكثير من الخبرة والكفاءة التسييرية الكافية، وبالتالي على منشئ المشروع الجديد التحكم في عنصرين أساسيين هما: المعرفة الفنية الجيدة بالمشروع، والروح المقاولاتية؛

2- **تعقد المحيط الخارجي**: تتميز البيئة الخارجية عادة بالتغيير وعدم الثبات، وبالكثير من التعقيدات، وهذا يتطلب القيام بجهد إضافي للتنبؤ بالتغيرات البيئية بهدف الاستعداد للظروف الطارئة، وتصحيح الأوضاع قبل تفاقم المشاكل؛

[1] محمد قوجيل، المرجع السابق، ص3.

3- التعقد الإداري: غالبا ما يواجه المقاولون صعوبات إدارية خلال تنفيذ إجراءات لإنشاء المشروع، والمتعلقة بمختلف معاملات التسجيل، وكذا المعاملات المتعلقة بمصالح الضرائب والتأمينات ومصالح العمل والضمان الاجتماعي وغيرها، ويمثل ثقل كبير على المقاولين؛

4- الضعف المالي: تتسم المشاريع الصغيرة بالضعف المالي الناتج عن محدودية حجم الإنتاج، وتتمثل أسباب هذا الضعف في ارتفاع التكاليف الإدارية وتكاليف التمويل وصعوبة تكوين احتياطات مالية للنمو؛ بالإضافة إلى محدودية القدرة على امتصاص الأرباح للإمتصاص الشخصي؛مع محدودية الأرباح التي تحققها المشاريع الصغيرة وتأثير الضرائب على المبالغ المتبقية؛

5- الضعف القانوني والسياسي للمشاريع الصغيرة: الكثير من الصعوبات التي تعاني منها المشاريع الصغيرة، هي ناتجة عن سياسات وقوانين لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية هذه المؤسسة، بالإضافة إلى ذلك فهذه المؤسسات غير قادرة على تغيير هذا الوضع، حيث أنها تشكوا من ضعف القدرة على التأثير في التشريعات مثل قوانين الضرائب وكذا ضعف القدرة على انتزاع الحقوق والضعف السياسي بسبب غياب نقابات وجمعيات مهنية خاصة بالمشاريع الصغيرة.

المطلب الرابع: أساليب المرافقة.

تتمثل أساليب مرافقة المقاولين فيما يلي[1]:

أولا- التدريب: يقصد به مرافقة شخص انطلاقا من احتياجاته المهنية من أجل تنمية قدراته ومعارفه كما يمكن تعريف التدريب المقاولاتي بأنه "مرافقة فردية للمقاولين في مرحلة انطلاق المؤسسة، أوفي بداية مرحلة نموها، تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة باكتساب وتنمية المهارات المطلوبة لتسيير المؤسسة".

ثانيا- التوجيه: يمكن تعريف التوجيه المقاولاتي على أنه:"علاقة دعم تربط مقاول ذو خبرة بمقاول شاب أقل خبرة منه، من أجل مساعدته على تحسين كفاءاته الإدارية وذلك عن طريق التعلم "، ويسمح التوجيه بمساعدة المقاولين الشباب على مواجهة التغيير خصوصا في مرحلة انطلاق المؤسسة، وكذلك في مرحلة النمو التي تعتبر مرحلة حرجة أين يحتاج المقاولون إلى من يطمئنهم ويشجعهم؛

[1] مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2004، ص78.

ثالثا– التكوين: يتجسد دور المرافق من خلال التكوين في تعليم المقاول كيفية مواجهة صعوبات عالم الأعمال بالإضافة إلى الخبرة اللازمة للتكيف معها وذلك من خلال تمرير رسائل عملية وفعالة، ويشمل التكوين الإجابة على انشغالات المقاولين في عدة مجالات منها: دراسة السوق، الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع وغيرها، والتي تمكن المقاول من تجاوز كل مرحلة من مراحل إنشاء المؤسسة في أحسن الظروف؛

رابعا– الخبرة: يقدم الخبراء للمقاولين تشكيلة متنوعة من خدمات المرافقة كل حسب مجال اختصاصه (خبير محاسب، خبير قانوني،...الخ) يكتسب من خلالها المقاول معارف ومهارات تساعده على اتخاذ القرارات المناسبة؛

خامسا– الاستشارة: تعرف بأنها: "تقديم خدمة ذات محتوى فكري، مكثف، لفترة زمنية محددة، يتولاها مستشار دخيل عن المؤسسة، تهدف إلى تلبية احتياجات محددة لمؤسسة معينة كالرغبة في تحسين المردودية أو طرح منتج جديد في السوق.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل حول نشأة المقاولاتية واتجاهاتها الفكرية وذلك من خلال تعريفها وأهدافها ومقارباتها، وكذلك استعراض أهم المصطلحات المرتبطة بها والتي من بينها (الثقافة و الروح المقاولاتية)، حيث تبين لنا بأن المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، نظرا للدور الذي تلعبه في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تعد بأنها من أكثر العناصر أهمية في ديناميكية الاقتصاد المعاصر، لأن العديد من المشاريع التي نتجت عنها، أصبحت مصدرا أساسيا لخلق أسواق وفرص عمل جديدة، ومن خلال هذا فقد قدمت هذه المشاريع مساهمات كبيرة، من خلال إدخالها لمنتجات جديدة ذات قيمة عالية بالإضافة إلى محافظتها على التنافسية الاقتصادية العالمية.

بالإضافة إلى التعريف بالمقاول و المواصفات الشخصية له، وكذا إبراز أنماط المقاول ومساراته، الذي بدوره يعتبر العنصر الفاعل في المقاولاتية،

كما تطرقنا إلى المرافقة في إنشاء المشاريع التي بدورها تعتبر من الاساليب المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم طريق تدريبهم و تكوينهم لتمكينهم من كسب معارف و تطوير مهارات من شأنها تسهيل عملية إنشاء مشروع.

الفصل الثاني:
دور أجهزة الدعم في تمويل وإنشاء المشاريع المقاولاتية

تمهيد:

في إطار سياسة إنعاش الاستثمارات الخاصة والنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبغرض تشجيع المبادرات الفردية والعمل الحر، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى ترقية المقاولاتية في الجزائر، فالدولة الجزائرية أعطت دعما أكبر لتنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويظهر ذلك من خلال وضع إعانات وامتيازات، حيث قامت الحكومة بإنشاء أجهزة مختصة في دعم إنشاء ومرافقة هذه المؤسسات، وذلك من أجل دعمها وتمكينها من أداء دورها الفعال في خلق مناصب شغل وتحقيق الثروة، وهو ما نحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: هيئات دعم المقاولاتية ومرافقتها في الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة حالة حول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة خلال الفترة (2010-2016).

المبحث الأول: هيئات دعم المقاولاتية ومرافقتها في الجزائر.

سنحاول في هذا المبحث التعرف على أجهزة الدعم والمرافقة التي اعتمدتها الجزائر لإنشاء المشاريع المقاولاتية والمتمثلة في :

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI).
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

تعنى الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، حيث تعتبر بمثابة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة.[1]

أولا– نشأة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار[2]، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار (APSI) منذ 1993 إلى غاية 2001، والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ثانيا– مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

تتولى الوكالة تحت مراقبة وتوجيهات الوزير المكلف بترقية الاستثمار المهام التالية:

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها؛
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمار؛

[1] مهني أشرف، المرجع السابق، ص- ص، 118-119.

[2] الأمر التشريعي رقم 10-03، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخ في 4 أوت 2001، العدد 47، ص4.

- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد ؛[1]
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به؛
- التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال مرحلة الإعفاء؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنكا للمعطيات الاقتصادية والذي يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع؛[2]
- تجميع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، ونشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.
- تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات، واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لمعالجتها.
- تشكيل مجموعات من الخبراء لمعالجة مسائل خاصة مرتبطة بالاستثمار.
- تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة.
- إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة وتطويرها.
- استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة التي أجريت في البلدان الأخرى.[3]

ثالثا– نظام الحث على الاستثمار:

يمكن أن تستفيد مشاريع الاستثمارات من إعفاء وتخفيض جبائي وفقا لموضوع وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوجد نظامين خاصين بالمزايا:

1– نظام عام: يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة خارج المناطق الواجب تطويرها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 8 مارس 2017، ص6.

[2] الجودي محمد علي، المرجع السابق، ص 72.

[3] مهني أشرف، المرجع السابق، ص 119.

2- نظام استثنائي: يطبق على الاستثمارات الحالية المنجزة في المناطق الواجب تطويرها وتلك التي تمثل فائدة خاصة للدولة.

رابعا- أهم المزايا التي يمنحها كل نظام:[1].

1- النظام العام:

أ – في مرحلة الانجاز لمدة تتراوح من سنة إلى 03 سنوات:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة والمستوردة أو المنتقاة محليا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات غير المستثناة والمستوردة.

- الإعفاء من دفع حق نقل على المقتنيات العقارية؛

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، حيث تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ب- في مرحلة الاستغلال: لمدة ثلاث سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ مائة (100) منصب شغل أو أقل عند انطلاق النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر من :

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛

- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛

ويمكن رفع هذه المدة إلى (05) خمس سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تنشئ مائة وواحد (101) منصب شغل أو أكثر.

2 – النظام الاستثنائي:

أ- المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة:

[1] الأمر رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2011 و المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية، ص – ص، 18-19.

أ-1- في مرحلة الانجاز لمدة ثلاث (03) سنوات:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق التسجيل بنسبة مخفضة قدرها اثنان في الألف (2‰) فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية؛
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة.[1]

أ-2- **في مرحلة الاستغلال لمدة 10 سنوات:**

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات؛
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني؛
- الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء، من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

[1] شارف صابرينة سرية، الامتيازات الجبائية لتحفيز الاستثمار الخاص في الجزائر، مذكرة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان 2016،ص- ص،110-111.

ب– المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقية)

ب–1– في مرحلة الانجاز لمدة خمس (05) سنوات:

– إعفاء الحقوق والرسوم والضرائب وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي المطبقة على الاقتناءات سواء عن طريق الاستيراد أومن السوق المحلية، للسلع والخدمات الضرورية لانجاز الاستثمار؛

– إعفاء من حقوق التسجيل المتعلقة بنقل الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج وكذا الإشهار القانوني الذي يجب أن يطبق عليها؛

– إعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛

– إعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج؛

– الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة والموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، تطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

ب–2– في مرحلة الاستغلال:

لمدة أقصاها عشر (10) سنوات ابتداء من تاريخ معاينة الشروع في الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية، بطلب من المستثمر من:

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني [1].

خامسا– مرافقة الوكالة لحاملي المشاريع:

تتم مرافقة الوكالة لحاملي المشاريع من خلال الشباك الوحيد غير المركزي، والذي ينشأ على مستوى الولاية، حيث يشمل إلى جانب إطارات الوكالة، ممثلين محليين للوكالة نفسها، وبالأخص ممثلي المركز الوطني للسجل التجاري، والضرائب والجمارك، والتعمير، وتهيئة الإقليم والبيئة والعمل، والهيئات المكلفة بالعقار

[1]. شارف صابرينة سرية، المرجع السابق، ص– ص، 112 – 113.

الموجه للاستثمار، ولجنة تنشيط الاستثمارات وتحديد أماكنها وترقيتها، ومأمور المجلس الشعبي البلدي الذي يتبعه مكان إقامة الشباك الوحيد، كما يضم ملحقات قباضات الخزينة والضرائب.

تتمثل مرافقة الوكالة من خلال الشباك الوحيد اللامركزي في تسهيل وتبسيط الإجراءات القانونية لتأسيس مؤسسة وتنفيذ المشاريع الاستثمارية، لهذا يكلف ممثلو الإدارات والهيئات بإصدار كل الوثائق المطلوبة وتقديم الخدمات الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمار، بالإضافة إلى تدخل المصالح المركزية والمحلية لإداراتهم الأصلية لتقليل الصعوبات المحتملة التي يلاقيها المستثمرون، ومن أجل ضمان فعالية عمل الشباك الوحيد وجعله أداة حقيقية للتبسيط والتسهيل اتجاه المستثمرين، تم إدخال تعديلات جديدة لتمكين الشباك من انجاز وتطوير المشاريع الاستثمارية وذلك عن طريق التفويض الفعلي للسلطة، اتخاذ القرار والتوقيع عن الإدارات والهيئات المعنية الممثلة داخل الشباك.[1]

المطلب الثاني: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مؤسسة عمومية للضمان الإجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية و الشخصية المعنوية، أوكلت إليه صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداء التأمين عن البطالة، وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدماته.

أولا– نشأة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

في إطار السياسة الوطنية لمكافحة البطالة وترقية النشاطات تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم 94 – 09 المؤرخ في 1994/05/16 والمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 1994/07/06[2]، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 10-156 المؤرخ في 2010/06/20

[1] مهني أشرف، المرجع السابق، ص 122.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 94-11، الجريدة الرسمية،العدد 34، بتاريخ 1 0 جوان 1994، ص12 .

المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي 03-514 المؤرخ في ديسمبر 2003، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات هذه الفئة من المجتمع والتي تهدف أساسا إلى ثقافة المقاولة.

ثانيا– مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:

لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة مهام جديدة مسندة إليه من طرف السلطات العمومية والمتمثلة أساسا في:

– لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد إنشائه سنة 1994 في التامين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.

– أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل (C- R – E) والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل جديد، وتزويدهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل.

– كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل بها مراكز المساعدة على العمل الحر(C-A-T-I)، هذا الإجراء يهدف هو أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين.

– التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.

– وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى تسريحات لأسباب اقتصادية، كلف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:

- تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها؛
- مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء متخصصين في شتى المجالات كدراسة السوق، فرص الاستثمار..... الخ؛
- المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.[1]

ثالثا: أشكال الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

يتكون مزيج الامتيازات التي يتقدمها الصندوق من الامتيازات التالية:

1- الامتيازات الجبائية:

يعمل الصندوق على تقديم مجموعة من المزايا الجمركية والضريبية الممنوحة للاستثمارات المنجزة من طرف الشباب البطالين المؤهلين للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، تتمثل فيما يلي: في مرحلة انجاز المشروع يستفيد المقاول من:

- تطبيق معدل مخفض بـ 5% بالنسبة للتعريفة الجمركية فيما يتعلق بالتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل بشكل مباشر في انجاز المشروع؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود التأسيس للمؤسسات المستحدثة أما فيما يتعلق بمرحلة استغلال المشروع فيستفيد المقاول لمدة ثلاث (03) سنوات الأولى من انطلاق المؤسسة من الإعفاء الكلي من:
- الضريبة على أرباح الشركات IBS؛
- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG؛

[1] . الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجزائر، العدد 32، ديسمبر 2006، ص1.

- الرسم على النشاط المهني TAP؛
- الرسم العقاري على البنايات المنجزة.

2- الامتيازات المالية:

إن الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ومن خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين يقوم بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 5 ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي التالية:[1]

- مساهمة شخصية من المقاول.
- قرض بدون فائدة ممنوح من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.
- قرض من البنك بفوائد مخفضة من الصندوق.

بالإضافة إلى هذه الامتيازات يستفيد أصحاب المشاريع من عدة تشجيعات أخرى ذلك وفقا لتعديلات سنة 2011 كما يلي:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة شهرا واحدا بدلا من ستة أشهر؛
- رفع مستوى الاستثمار من 05 ملايين إلى 10 ملايين؛
- الالتحاق بالجهاز 30 سنة بدلا من 35 سنة؛
- توسيع الحد الأقصى لنسب الفوائد الميسرة على القروض البنكية على التالي 80% بالنسبة للشمال و95% بالنسبة للجنوب والهضاب العليا، يشمل بذلك نشاطات البناء، الأشغال العمومية والمياه والصناعات التحويلية؛
- تمديد فترة تسديد القرض البنكي بثلاث سنوات بالنسبة للإجمالي القرض، والفوائد بأربع سنوات؛
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 500000 دج (نصف مليون دج) للتكفل بكراء المحلات الموجهة لإنشاء النشاط الإنتاجي والخدماتي؛
- منح قرض إضافي بلا فوائد بقيمة 1000000 دج (مليون دج) للتكفل بكراء محل يشغل عيادة طبية، مكتب هندسة معمارية أو مكتب محاماة.[2]

[1] نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر و آفاقها،مذكرة ماجستير،غير منشورة،كلية علوم التسيير،جامعة الجزائر،2012،ص- ص،80-81.

[2] https//www.cnac.dz.30/03/2018.

3- التركيبة التمويلية للوكالة:

يطبق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أسلوب التمويل الثلاثي، حيث يشترك فيه كل من صاحب المشروع والبنك والصندوق الوطني للتأمين على البطالة كالتالي:

جدول رقم (2-1): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي المعتمد من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

المبلغ الإجمالي للاستثمار	المساهمة الشخصية للمقاول		القرض المقدم من البنك	قرض بدون فائدة من الصندوق	
	المناطق العادية	المناطق الخاصة		المناطق العادية	المناطق الخاصة
المستوى الأول: يقل عن مليوني (2) دج أو يساويها.	%5	%5	%70	%25	%25
المستوى الثاني: من مليوني(2) إلى (5) ملايين دج.	%10	%8	%70	%20	%22

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على المرسوم التنفيذي رقم 04-02.

جدول رقم (2-2): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي بعد إجراءات سنة 2011.

قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	القرض بدون فوائد
أقل من 5 مليون دج	%01	%70	%29
ما بين 5 و10 ملايين دج	%02	%70	%28

Source: https://www.cnac.dz-03/04/2018.

رابعا- خدمة المرافقة:

نظرا لاقتناع الصندوق بأن امتلاك فكرة مشروع وحدها لا تكفي للنجاح في إنشاء المؤسسة وضمان استمرارها، بل يجب عليها أيضا أن تلبي حاجة حقيقية، حيث اهتم الصندوق كذلك بالمرافقة باعتبارها

مهمة أساسية له، تشمل المرافقة المقدمة من الصندوق المراحل التحضيرية لإنشاء المؤسسة وتستمر حتى بعد انطلاقها، كما تتضمن أنشطة الإعلام، ربط المقاولين بمختلف الشركاء خاصة البنوك والإدارات الأخرى.

تتم المرافقة الشخصية للمقاول عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وإعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة وتستمر كذلك بعد انطلاقها في النشاط على النحو التالي:

- تتمثل المرحلة الأولى للمرافقة في إعداد المشروع: يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على انجاز الدراسة التقنية الاقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، والمنتج، والسوق، ووسائل الإنتاج، وتمويل المشروع وملفه المالي.
- بعدها تأتي مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد: التي تبث في مصداقيته، ففي حالة قبوله تبدأ المرحلة الثالثة من المرافقة، أما في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في مشروعه حتى يتسنى له استدراكها وتقديم المشروع من جديد.
- مرحلة تركيب المؤسسة: تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية في شأن منح السلفة، ويتم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري.
- يودع بعدها البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له أن لا يتجاوز ثلاثة أشهر للفصل في طلبه وفي حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الامتيازات الضريبية مع إصدار قرار نهائي خاص يمنح السلفة، أما في حالة الرفض فيسلم للصندوق تقرير مفصل بأسباب ذلك.
- مرحلة ما بعد انطلاق المؤسسة ومتابعتها يهدف الصندوق من خلالها إلى ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاستشارة في مجال الضرائب والمحاسبة وتسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا قرضا للتكوين يستفيد منها المقاول بهدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره اليومي للمؤسسة.[1]

[1] محمد علي الجودي، المرجع السابق، ص- ص، 84-85.

المطلب الثالث: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع، خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا– التعريف بالوكالة:

طبقا لأحكام المادة 7 من المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 [1]، المعدل بهدف تسيير جهاز القرض المصغر ومحاربة الفقر والبطالة، وكذا إدماج الفئات الهشة من المجتمع في الحياة الاقتصادية، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم، تقوم هذه الوكالة بتطوير القرض المصغر بهدف تنمية القدرات الفردية للأشخاص الراغبين في خلق نشاطاتهم الخاصة، وهذا القرض يسمح بشراء تجهيز صغير ومواد أولية لبناء نشاط معين، ويتمثل في الإعلام ومساعدة المترشحين للقرض المصغر على تجسيد مشاريعهم.[2]

ثانيا– أهداف الوكالة:

من بين الأهداف التي تسعى لتحقيقها ما يلي:

- محاربة البطالة ومساعدة الفئات الهشة عن طريق تشجيع العمل الذاتي والمنزلي كاالصناعات التقليدية والحرف خاصة لدى فئة النساء؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص8.

[2] خالد رجم و حمزة بن ناصف وآخرون، المرجع السابق، ص78.

- استقرار سكان الأرياف في مناطقهم الأصلية بصدد خلق نشاطات اقتصادية، ثقافية منتجة للسلع والخدمات المدرة للمداخيل؛
- تنمية روح المقاولة عوضا عن الاتكالية التي تساعد الأفراد في اندماجهم الاجتماعي.

ثالثا– مهام الوكالة:

أوكلت للوكالة المهام التالية:[1].

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما؛
- دعم ومرافقة المستفيدين من القرض في إطار انجاز أنشطتهم؛
- تبليغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي تمنح لهم؛
- منح قروض بدون فائدة؛
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، بالإضافة إلى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي:

- تنشئ قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز؛
- تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض؛
- تقيم علاقات متواصلة مع المصارف والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفذ خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها؛
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مؤسسة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتحسيس ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار انجاز أنشطتهم، وذلك لحساب الوكالة.

[1] www.angem.dz .31/03/2018.

رابعا– مرافقة الوكالة لحاملي المشاريع:

تكون مرافقة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لحاملي المشاريع من خلال تسيير صيغتين من التمويل تسمح باقتناء عتاد صغير ومواد أولية لممارسة ما، أو تجسيد مشروع معين وهما:

1– تمويل شراء المواد الأولية:

يتمثل في قرض (سلفة) بدون فوائد بقيمة 100.000 دج، والذي يمكن أن تصل قيمته إلى 250.000 دج، على مستوى ولايات الجنوب، موجه لشراء المواد الأولية، يتم تسديده على مدى 24 إلى 36 شهرا.

2– التمويل الثلاثي:

يتمثل في سلفة بدون فوائد بقيمة 100.000 دج من اجل اقتناء عتاد ومواد أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) ويشكل كما يلي[1]:

– مساهمة البنك: 70% نسبة فائدة منخفضة تقع على عاتق المستفيد بقيمة (5% في مناطق الجنوب والهضاب العليا ولا تتعدى 20% في المناطق الأخرى) من النسبة التجارية للفائدة المحددة من طرف البنك؛

– مساهمة المستفيد: 1% ؛

– مساهمة الوكالة:29% .

والجدول الموالي يوضح أنماط التمويل المذكورة.

[1] محمد قوجيل، المرجع السابق، ص 160.

الجدول رقم (2-3): تركيبة التمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

قيمة المشروع (دج)	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض المصرفي	سلفة الوكالة
أقل من 100.000دج	كل الأصناف (شراء المواد الأولية)	**%00**	**-**	**%100**
أقل من 250.000	كل الأصناف (شراء المواد الأولية) على مستوى ولايات الجنوب	**%00**	**-**	**%100**
أقل من 1000.000	كل الأصناف	**%1**	**%70**	**%29**

المصدر: مهني اشرف، المرجع السابق، ص 115.

أما فيما يخص الامتيازات الجبائية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فتتمثل فيما يلي:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات؛
- إعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات التي تمارس لمدة 3 سنوات؛
- إعفاء من رسم نقل الملكية على الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل على عقود تأسيس الشركات التي أنشأها المقاولون؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يلي:

  - السنة الأولى من الإخضاع الضريبي، تخفيض قدره 70%؛
  - السنة الثانية من الإخضاع الضريبي، تخفيض قدره 50%؛
  - السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي، تخفيض قدره 25%؛

- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار بتطبيق معدل 5%.

المطلب الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات، حيث تسعى هذه الوكالة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي، وتلعب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب دور في إنشاء وتمويل المشاريع المقاولاتية، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الثاني بشيء من التفصيل كونها موضوع دراسة حالة.

المبحث الثاني: دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

سنتناول في هذا المبحث الدور الذي يلعبه جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في إنشاء وتمويل المشاريع المقاولاتية، من خلال تحليل النتائج المحققة من طرف هذا الجهاز بالمسيلة، وهذا خلال الفترة 2010 – 2016.

المطلب الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة.

سيتم في هذا المطلب التعريف بجهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ومهامها، وأهدافها، والهيكل التنظيمي لها.

أولا– تعريف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96/234 المؤرخ في 02 جويلية 1996، المتعلق بدعم تشغيل الشباب، وقد عرف هذا الجهاز العديد من المراسيم والقوانين التي تحدد شروط التأهيل ومستويات الدعم المالي وكذا الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، كالمرسوم التنفيذي رقم 26/297 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والذي ألغاه المرسوم التنفيذي رقم 03/290، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، والذي بدوره عدل وتمم بالمرسوم التنفيذي 11/103 المؤرخ في 06 مارس 2011 والمتعلق بتحديد مستوى الإعانات المالية الممنوحة للشباب أصحاب المشاريع، حيث تم إنشاء الفرع الخاص بولاية المسيلة ابتدءا من شهر فيفري 1998 وفتح ثلاث ملحقات بكل من (المسيلة، بوسعادة، مقرة) ابتداء من 2009.[1]

ثانيا– مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

تقوم الوكالة بجملة من المهام منها:[2]

- ✓ تحسيس ونشر ثقافة المقاولاتية؛
- ✓ تقديم النصح والدعم المالي للشباب حاملي المشاريع؛

[1] وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة.

[2] WWW. ANSEJ.ORG.DZ .

- ✓ وضع تحت تصرف الشباب حاملي المشاريع كل المعلومات الاقتصادية، التقنية، القانونية، والتنظيمية المتعلقة بمشاريعهم؛
- ✓ إنشاء بنك للمشاريع (إنجاز بطاقات فنية لمختلف المشاريع)؛
- ✓ تطوير علاقات مع مختلف شركاء الجهاز (الضرائب، البنوك...إلخ)؛
- ✓ ضمان تكوين للشباب حاملي المشاريع؛
- ✓ تشجيع كل أشكال الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز إنشاء أنشطة مقاولاتية.

ثالثا : أهداف الوكالة: تتجلى هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ ضمان الظروف اللازمة لإنشاء المشاريع الصغيرة؛
- ✓ خلق النشاط والثروة؛
- ✓ خلق فرص عمل دائمة؛
- ✓ ضمان ديمومة المشاريع المنشأة في إطار الجهاز؛
- ✓ تطوير الروح المقاولاتية.

رابعا– الهيكل التنظيمي للوكالة:

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة وكذا الملحقات التابعة له من خلال الشكل التالي:

الشكل (2–1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع المسيلة–

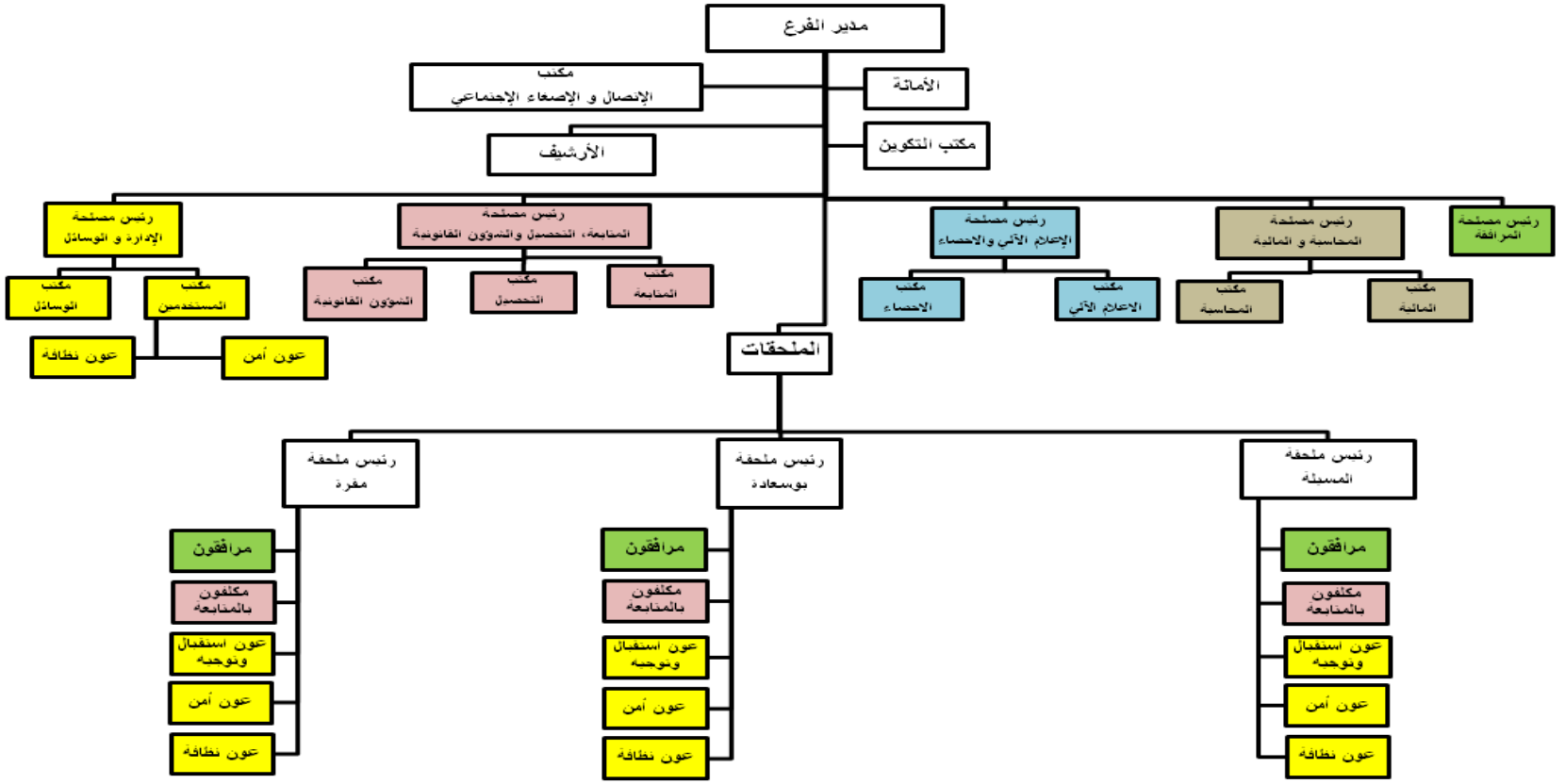

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

المطلب الثاني: شروط التأهيل وصيغ التمويل والإعانات المقدمة من طرف الوكالة.

في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يوجد نوعين من الاستثمار: استثمار الإنشاء واستثمار التوسيع، فيتعلق الأول بإنشاء مؤسسة مصغرة جديدة، أما استثمار التوسيع فيتعلق بالاستثمارات المنجزة من طرف المؤسسة بعد انتهاء مرحلة الاستغلال مع توفر شروط معينة.

أولا– إستثمار الإنشاء:

ويتمثل في إنشاء مؤسسة مصغرة جديدة من طرف شاب أو أكثر.

1– شروط التأهيل:

يجب على الشباب أصحاب المشاريع، عند إحداث أنشطتهم أن يستوفوا شروط التأهيل الآتية:[68]

- أن يتراوح عمر الشاب ما بين 19 – 35 سنة، ويمكن أن يصل إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة على أن يتعهد بتوفير ثلاثة مناصب شغل دائمة على الأقل؛
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع؛
- أن يكون بدون عمل (بطال)؛
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

2– التركيبة المالية:

توجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هما:

أ– التمويل الثلاثي: يتم تمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر؛
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم الشباب؛
- قرض بنكي منخفض الفوائد بنسبة 100% ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو مبين في الجدول التالي:

[68] WWW. ANSEJ.ORG.DZ .

الجدول رقم (2–4): الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.

المستوى الأول: قيمة الاستثمار اقل أو تساوي 5000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة	القرض البنكي
%1	**% 29**	**%70**
المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 5000.001 دج و10.000.000 دج		
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي
%2	%28	%70

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

ب– التمويل الثنائي: يشكل هذا النوع من التمويل كل من:

- المساهمة الشخصية للشباب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–5): الهيكل المالي للتمويل الثنائي.

المستوى الأول: قيمة الاستثمار اقل أو تساوي 5000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
%71	**%29**
المستوى الثاني: قيمة الاستثمار ما بين 5000.001 دج و10.000.000 دج	
المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة
%72	**%28**

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

3– الإعانات المالية والامتيازات الجبائية.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جملة من الإعانات والامتيازات الجبائية التي من شأنها المساهمة في تحفيز حاملي المشاريع على إنشاء مقاولاتهم المصغرة منها:

أ– الإعانات المالية: تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جملة من الإعانات منها:

- قرض بدون فائدة يقدر بـ خمسة مائة ألف (500.000) دينار جزائري، موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص، وكهرباء العمارات، والتدفئة، والتكييف، ودهن العمارات، ومكانيك السيارات؛
- قرض بدون فائدة يقدر بـ بخمسة مائة ألف (500.000) دينار جزائري للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة؛
- قرض بدون فائدة يمكن أن يبلغ مليون (1.000.000) دينار جزائري لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمحلات طبية ومساعدي القضاء، والخبراء المحاسبين، ومحافظي الحسابات ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

هذه القروض لا تجمع وتمنح للشباب أصحاب المشاريع الذين يلجئون إلى التمويل الثلاثي بمساهمة كل من المستفيد والبنك والوكالة وفي مرحلة الإنشاء(إحداث النشاط) فقط.

ب– الامتيازات الجبائية: تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب امتيازات جبائية حيث تمنح وفق مرحلتين:

ب–1– مرحلة الإنجاز: تتمثل هذه الامتيازات في:

- ✓ تطبيق معدل منخفض نسبته 5 من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز والتي تدخل في إنجاز الاستثمار؛
- ✓ الإعفاء من حقوق نقل الملكية (تحويل الملكية) في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط؛
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسات المصغرة.

ب–2– مرحلة الاستغلال: تمثل هذه الامتيازات في:

- ✓ الإعفاء من مبلغ الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية؛

- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات لمدة 03 سنوات أو06 سنوات للمناطق الخاصة والهضاب العليا، أو10 سنوات لمناطق الجنوب؛
- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) ابتداء من تاريخ الاستغلال لمدة 03 سنوات، أو06 سنوات للمناطق الخاصة، أو10 سنوات لمناطق الجنوب؛
- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02 سنة) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف 03 عمال على الأقل لمدة غير محددة؛
- ✓ إعفاء ضريبي تدريجي بعد نهاية فترة الإعفاء بالشكل التالي:

– السنة الأولى من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره: 70%؛

– السنة الثانية من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره: 50%؛

– السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي تخفيض قدره: 25%؛

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات (IBS) والضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والرسم على النشاطات المهنية (TAP).

ب–3– مراحل المرافقة عند الإنشاء: توفر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لحاملي المشاريع، الاستقبال، الإعلام، التوجيه، وتقديم الاستشارة خلال كل مسار إنشاء وتوسيع المؤسسة المصغرة وكذا المتابعة في مرحلة الاستغلال، حيث تم تكوين فرق من المرافقين من أجل مساعدة حامل المشروع ومرافقته في إنشاء مؤسسته وتطويرها من خلال المراحل التالية[69]:

1– الاستقبال والإعلام:

- الاتصال الأول بفرع أو ملحقة الوكالة من اجل الإعلام والتوجيه.
- جلسة إعلام جماعية تسمح لحامل المشروع بـ:

- ✓ تكوين فكرة واضحة عن جهاز الوكالة؛
- ✓ التعرف على شباب آخرين لمقارنة المشاريع وتقييم فكرة إنشاء مؤسسته.

– يسمح اللقاء الفردي الأول بـ:

- ✓ إقامة علاقة بين حامل المشروع ومرافقته؛

[69] http//www.anseg.org.dz.

- ✓ تكوين فكرة واضحة عن النشاط المرتقب؛
- ✓ إثبات المؤهلات والمكتسبات المهنية؛
- ✓ مشاركة صاحب المشروع في دراسة السوق.

2- المساهمة في جمع المعلومات من أجل:

- هيكلة المعطيات المجمعة حول السوق المحتمل؛
- تحديد اختيار التجهيزات الموافقة للمشروع؛
- تحديد اختيارات الموارد البشرية؛
- تحديد الاختيارات القانونية؛
- تحديد الموارد المالية الضرورية لانجاز المشروع.

3- يتم تقييم المشروع على أساس مخطط عمل أو دراسة تقنية – اقتصادية؛

4- يتم تقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف لجنة انتقاء، اعتماد وتمويل المشاريع، قصد تمويل المشروع؛

5- بعد قبول المشروع والموافقة على تمويله يستفيد صاحب المشروع إجباريا من التكوين في تقنيات تسيير المؤسسات قبل التمويل؛

6- الإنشاء القانوني وتمويل المشروع: ينبغي على حامل المشروع اختيار الصيغة القانونية لمؤسسته المصغرة وإتمام الملف من أجل التمويل؛

7- تقدم الوكالة كل دعمها للحصول على قرض مصرفي؛

8- عند انطلاق النشاط، يتم القيام بزيارات بصفة منتظمة من طرف المرافق لإعطاء النصائح والرفع من حظوظ نجاح وتطور المؤسسة المصغرة.

والشكل الموالي يوضح مراحل المرافقة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عند الإنشاء:

الشكل رقم (2-2): مراحل المرافقة عند الإنشاء.

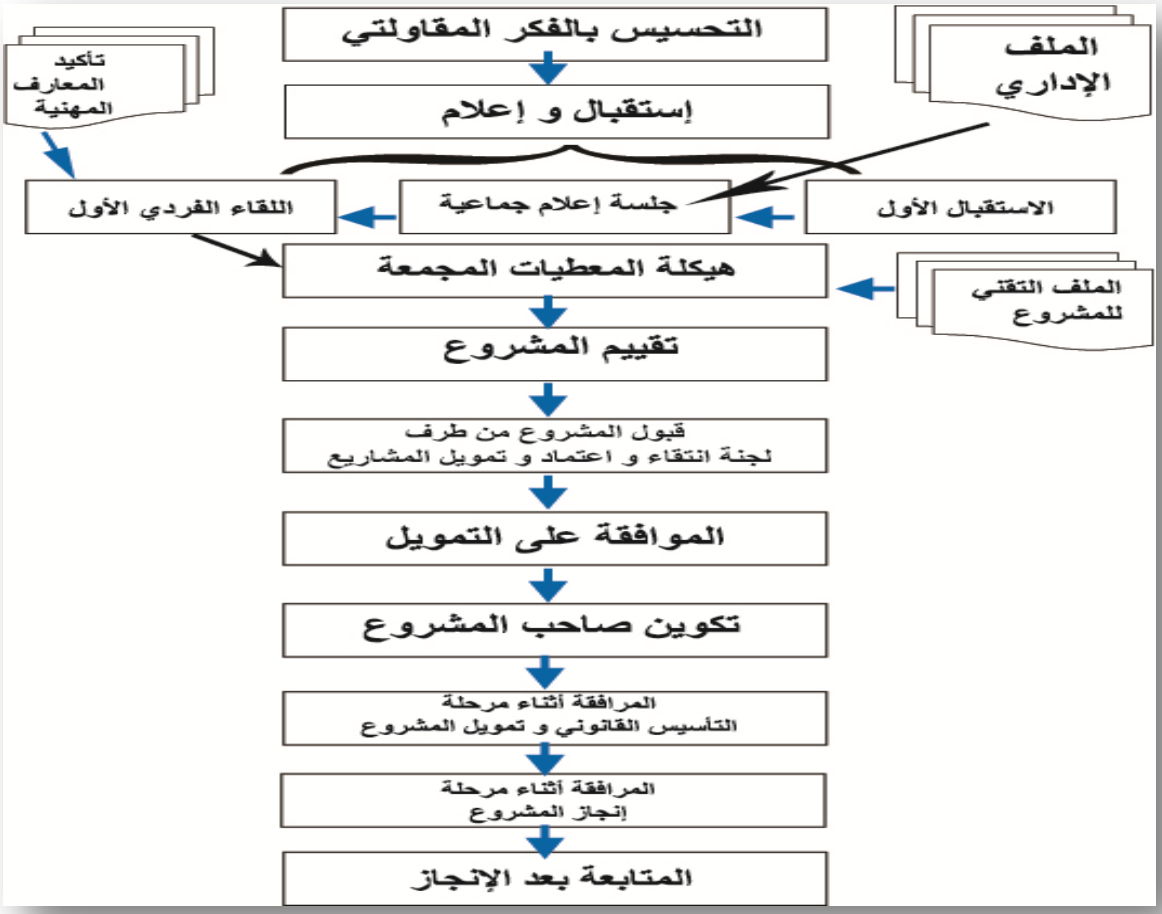

المصدر: وثيقة مقدمة من طرف ANSEJ فرع المسيلة

ثانيا: استثمار التوسيع.

يتعلق استثمار التوسيع بالمشاريع المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط أونشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

1- شروط التأهيل:

يجب أن تتوفر في المشاريع المصغرة الشروط التالية:

- جمع 03 سنوات من النشاط في المناطق العادية أو 06 سنوات في المناطق الخاصة؛
- تسديد نسبة 70% من القرض المصرفي؛
- تسديد كامل القرض المصرفي في حالة تغيير المصرف أو صيغة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي؛

- تسديد نسبة 70% من القرض دون فائدة في حالة التمويل الثنائي؛

- تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام؛

- تقديم الحصيلة الجبائية (مجموع الميزانيات الجبائية) لمعرفة التطور الايجابي للمشاريع المصغرة.

2- التركيبة المالية:

يوجد نوعان من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء (انظر الجدولين رقم 2-4 و 2-5)

3- الإعانات المالية والامتيازات الخاصة بالتوسيع:

تمنح نفس الإعانات المالية والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء، ما عدا القروض بدون فائدة إضافية (قرض الإيجار، قرض الورشات المتنقلة، وقرض المكاتب الجماعية).

4- مراحل المرافقة عند التوسيع: ويمكن انجازها في الشكل التالي:

الشكل رقم(2–3):مراحل المرافقة عند التوسيع

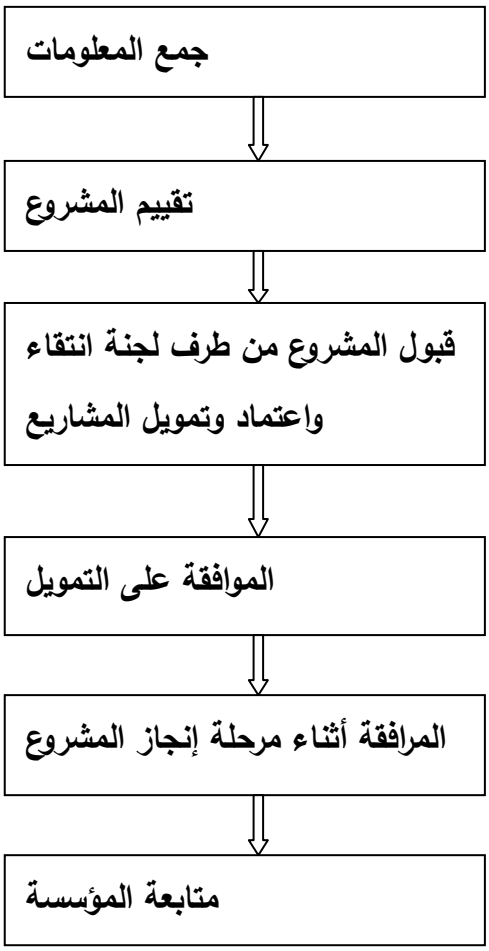

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

المطلب الثالث: حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من الإنجازات فيما يخص عدد المشاريع الممولة خلال فترة 2010-2016 الوضعية التالية:

الفرع الأول– مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل:

سنتناول في هذا الفرع مدى مساهمة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة، من خلال توفير مناصب العمل ودورها في التقليل من ظاهرة البطالة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول رقم(2-6): مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل خلال الفترة (2010-2016).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المشاريع	401	719	1360	623	642	443	274
مناصب العمل	996	1379	1617	1360	707	728	377

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

يوضح الشكل الموالي تطور عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة من هذه المشاريع خلال الفترة (2010-2016) على مستوى فرع المسيلة.

الشكل رقم (2-4): مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل.

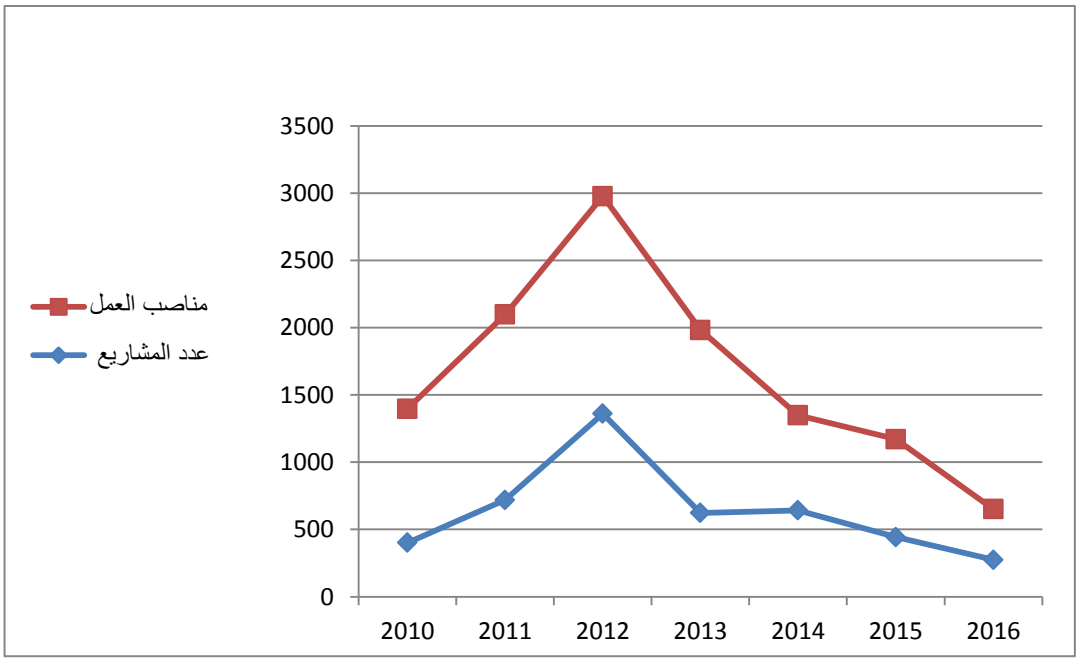

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (2-6).

تبين المعطيات الواردة في الجدول والشكل البياني أعلاه مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب العمل بالمسيلة خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ أن عدد مناصب العمل في تزايد بشكل كبير خلال الفترة (2010-2016) والتي بلغت ذروتها سنة 2012 ب 1617 منصب عمل

و1360 مشروعا,قد عرفت تراجعا كبيرا خلال الفترة الممتدة بين (2013-2016) مسجلة أدنى مستوى لها سنة 2016 ب377 منصب عمل و274 مشروعا، كما تجدر الإشارة إلى أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ساهم في توفير مناصب العمل، كما يتضح لنا من الجدول (2-6) أن مساهمة عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتناسب مع عدد مناصب العمل خلال فترة الدراسة، أي كلما زاد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد مناصب العمل.

الفرع الثاني- توزيع المشاريع الممولة في إطار الوكالة:

حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من الإنجازات فيما يخص عدد المشاريع الممولة حسب صيغة التمويل، نسبة قبول طلبات التمويل، وقطاع النشاط، والتوزيع الجغرافي لدوائر الولاية، وكذا حسب الجنس.

اولا- توزيع المشاريع الممولة حسب نوع التمويل خلال الفترة 2010-2016:

توزعت المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-7): توزيع المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي المشاريع الممولة	401	719	1360	623	642	443	274
التمويل بصيغة الثلاثي	395	709	1322	605	634	441	273
التمويل بصيغة الثنائي	06	10	38	18	8	2	1

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

يمكن توضيح هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): توزيع المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل خلال الفترة 2010-2016.

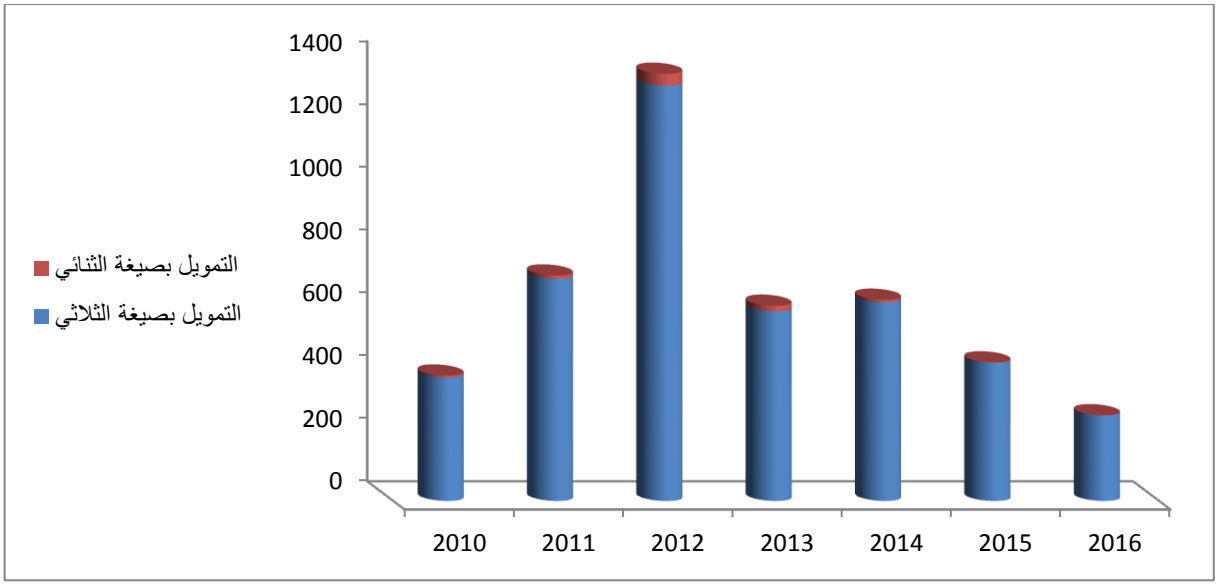

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (2-7).

يتضح من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن الوكالة توفر للشباب الراغب في إنشاء المقاولات صيغتين من التمويل والمتمثلة في التمويل الثنائي والتمويل الثلاثي مع اختلاف النسب المتعلقة بكل صيغة منهما، والتي تتوقف على اختيار صاحب المقاولة، حيث يلاحظ من خلال الشكل والجدول أعلاه ضعف التمويل بصيغة الثنائي خلال فترة الدراسة من 2010 إلى غاية 2016، ويعود سبب الضعف هنا إلى عزوف الشباب عن هذه الصيغة لخصوصيتها التي تعتمد بشكل كبير على مساهمة الشاب كما هو موضح سابقا،كما يلاحظ وجود نسب مرتفعة متعلقة بصيغة التمويل الثلاثي من 2010 إلى غاية 2012 ويعود سبب هذا الارتفاع إلى توجه الشباب نحو هذه الصيغة لخصوصيتها التي تعتمد بشكل كبير على مساهمة البنك، مما أدى إلى زيادة عدد المشاريع الممولة، وبعد ذلك نلاحظ تراجع في نسب التمويل بصيغتيه من 2013 إلى غاية 2016 ومنه نقص في عدد المشاريع الممولة من 623 إلى 274 مشروع.

كما نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة بصيغة التمويل الثلاثي كانت في تزايد خلال تراجع عدد المشاريع الممولة (2013-2016) ويرجع ذلك إلى تخفيض نسبة الفوائد البنكية إلى 100%(نسبة الفوائد 0%)

ثانيا- نسبة قبول طلبات التمويل من طرف الوكالة خلال الفترة (2010-2016):

تراوحت نسبة الإستجابة لطلبات التمويل من طرف الوكالة حسب الجدول الموالي:

جدول رقم (2–8): نسبة قبول طلبات التمويل

السنوات	الملفات المودعة	المشاريع الممولة	نسبة قبول طلبات التمويل %	قيمة الإستثمارات(مليار دينار)
2010	1410	401	28	1.3
2011	9115	717	7	2.3
2012	1360	550	40	4.6
2013	935	623	66	2.4
2014	1363	642	47	2.4
2015	628	443	70	1.8
2016	274	75	27	1.2

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع في عدد الملفات المودعة لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة من 9115 طلب تمويل سنة 2011 وتراجع إلى 274 طلب تمويل فقط سنة 2016، وتراوحت نسبة الاستجابة لطلبات التمويل (قبول التمويل) بين 7% سنة 2011 و70% سنة 2015 كحد أقصى، وتظهر النتائج تضاربا واضحا في نسبة قبول التمويل سنويا، فقد يعود ضعف نسبة قبول الملفات سنة 2011 لارتفاع عدد الطلبات في هذه السنة، حيث بلغت 9115 طلب تمويل.

تميزت قيم الاستثمارات الناتجة عن تمويل هذه المشاريع بالاستقرار نسبيا مقارنة بنسبة التمويل، حيث تراوحت من 1.2 إلى 4.6 مليار دج سنويا، وشهدت خلال الفترة (2010-2012) تزايدا مطردا في حجم الاستثمارات المتولدة عن تمويل المشاريع، حيث ارتفعت من 1.3 مليار دج سنة 2010 إلى 2.3 مليار دج سنة 2011 لتبلغ ذروتها سنة 2012 ب 4.6 مليار دج، قبل

أن تعرف الفترة اللاحقة تراجعا محسوسا في قيم الاستثمارات إلى 2.4 مليار دج سنة 2013 و2014 بالرغم من تزايد عدد المشاريع المقبولة، وهذا ما يدل على تفضيل الوكالة تمويل المشاريع التي تتطلب رأس مال صغير نوعا ما.

ثالثا– توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة خلال الفترة (2010–2016):

توزعت المشاريع الممولة في إطار الوكالة على القطاعات الاقتصادية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–9): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط الفترة (2010–2016).

القطاع / السنوات	الصناعة		البناء والأشغال العمومية		الفلاحة		الخدمات		الحرف	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
2010	34	08	17	08	17	03	299	10	34	12
2011	34	08	37	17	30	05	588	20	30	11
2012	76	18	50	24	49	08	1147	40	38	14
2013	95	23	30	14	74	11	382	12	42	16
2014	69	17	34	16	174	27	307	10	58	22
2015	72	17	22	11	160	26	149	05	40	15
2016	33	08	19	9	123	20	73	03	26	10
المجموع	413	100	209	100	627	100	2945	100	268	100

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على المعطيات المقدمة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بالمسيلة

يمكن توضيح هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–6): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط

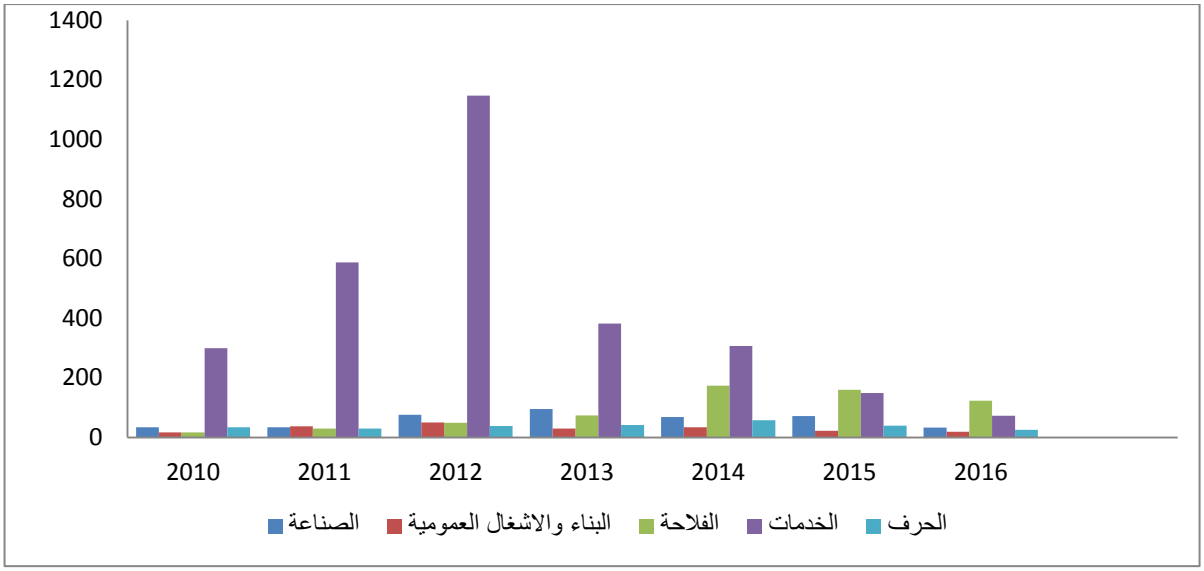

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (2-9).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني السابقين أن قطاع الخدمات احتل صدارة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال فترة الدراسة، وقد بلغ عدد المشاريع الممولة في هذا القطاع 2945 مشروعا، حيث حقق هذا القطاع تزايدا خلال الفترة (2010-2012) والذي بلغ فيه ذروته بـ 1147 مشروعا وبنسبة 40% من إجمالي المشاريع لنفس القطاع خلال فترة الدراسة، ثم بعد ذلك يليه قطاع الفلاحة ب 627 مشروعا والذي حقق تزايدا من سنة 2010 إلى سنة 2014 بتحقيق أكبر عدد ممكن من المشاريع ب 174 مشروعا بنسبة 27% من إجمالي المشاريع لنفس القطاع، حيث عرف انخفاضا تدريجيا إلى غاية سنة 2016 بنسبة 20%، ويليه قطاع الصناعة والحرف والبناء والأشغال العمومية فهي أنشطة ضعيفة رغم أهميتها الكبيرة ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من الأنشطة يتطلب نوع من التكوين والخبرة، ويفسر سيطرة قطاع الخدمات على باقي القطاعات بتوجه الشباب المستثمر لهذا النوع من الأنشطة نظرا لاجتنابه للأنشطة التي تحتاج إلى جهد وأكثر مخاطرة وتوجهه إلى أنشطة ذات عائد مرتفع كالنقل ووكالات كراء السيارات مثلا، وقد تراجع عدد مشاريع هذا القطاع خلال الفترة (2013-2016) بسبب تجميد الوكالة لهذا النوع من الأنشطة.

رابعا- التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة عبر دوائر الولاية خلال الفترة (2010-2016):

توزعت المشاريع الممولة جغرافيا عبر دوائر الولاية حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم(2-10): التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة عبر دوائر الولاية.

الدوائر	عدد المشاريع الممولة
المسيلة	1468
أولاد دراج	492
مقرة	674
بوسعادة	422
الشلال	276
عين الملح	57
الخبانة	171
بن سرور	135
سيدي عيسى	129
حمام الضلعة	482
مجدل	7
جبل مساعد	25
سيدي عامر	24
عين الحجل	53
أولاد سيدي إبراهيم	47
المجموع	4462

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة.

يمكن توضيح هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم(2-7): التوزيع الجغرافي للمشاريع الممولة عبر دوائر الولاية

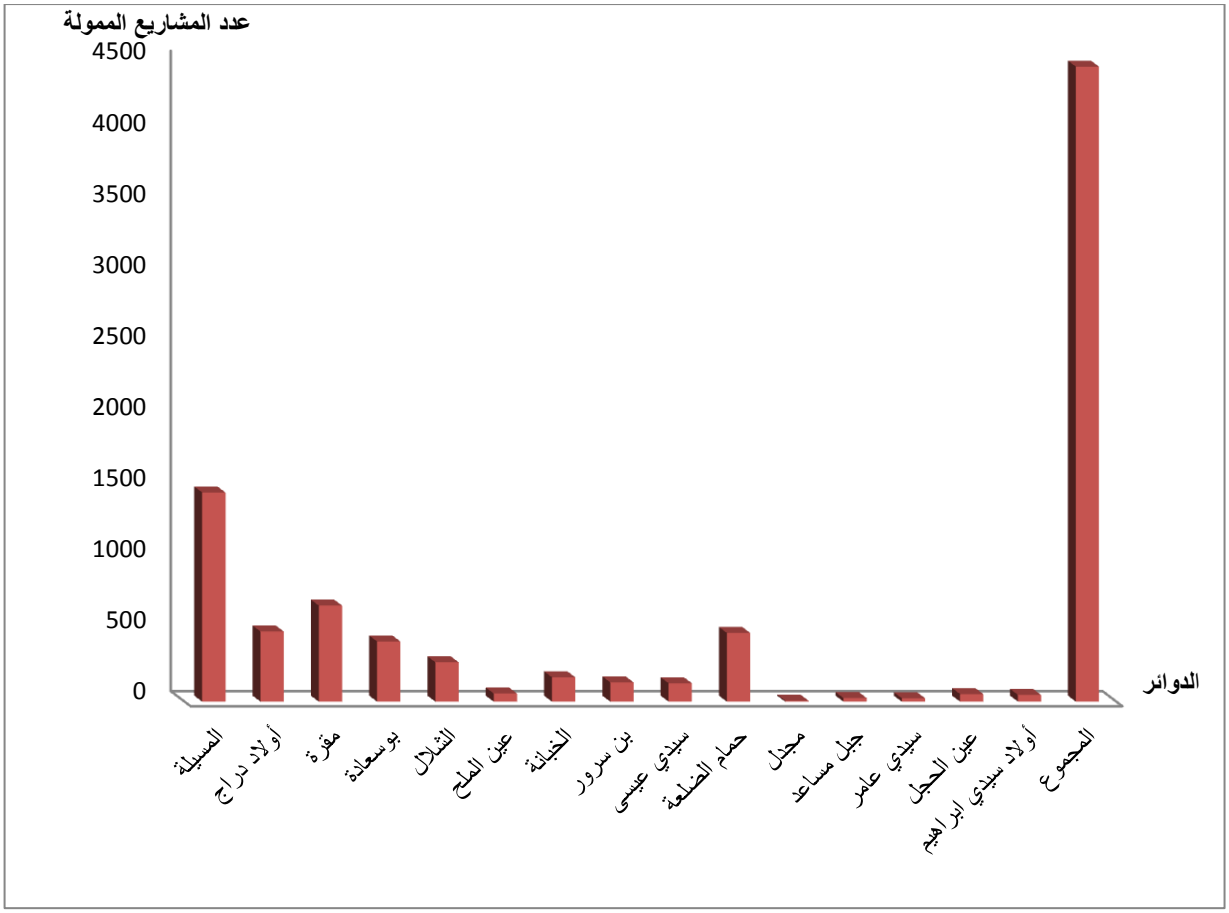

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (2-10).

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا وجود اختلال كبير في التوزيع الجغرافي للمشاريع المحدثة، حيث يلاحظ تمركز اغلب المشاريع في كل من المسيلة، مقرة، أولاد دراج، حمام الضلعة، على الترتيب حيث سجل أكبر عدد للمشاريع الممولة بدائرة المسيلة بعدد 1468 مشروع، وأقل عدد بدائرة مجدل بعدد 7 مشاريع فقط. وهو ما يبين الاختلال الكبير في توزيع المشاريع بين المناطق الشمالية والجنوبية للولاية. ويعود سبب هذا الاختلال حسب مسئولي الوكالة بفرع المسيلة إلى عدة أسباب منها:

- نقص التحسيس بالفكر المقاولاتي ببنك البلديات النائية؛
- غياب المؤهلات المهنية لدى شباب المناطق النائية؛
- غياب مصادر التمويل الخاصة بالمساهمة الشخصية والمصاريف.

خامسا– توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس:

يبين الجدول الموالي توزيع المشاريع الممولة من قبل الوكالة حسب الجنس:

الجدول رقم (2–11): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس خلال الفترة (2010–2016).

السنوات	إناث	ذكور	إجمالي المشاريع
2010	31	370	401
2011	31	688	719
2012	77	1283	1360
2013	38	585	623
2014	45	597	642
2015	41	402	443
2016	18	256	274

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة.

يمكن توضيح هذه المعطيات بيانيا في الشكل التالي:

الشكل رقم (2–8): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس

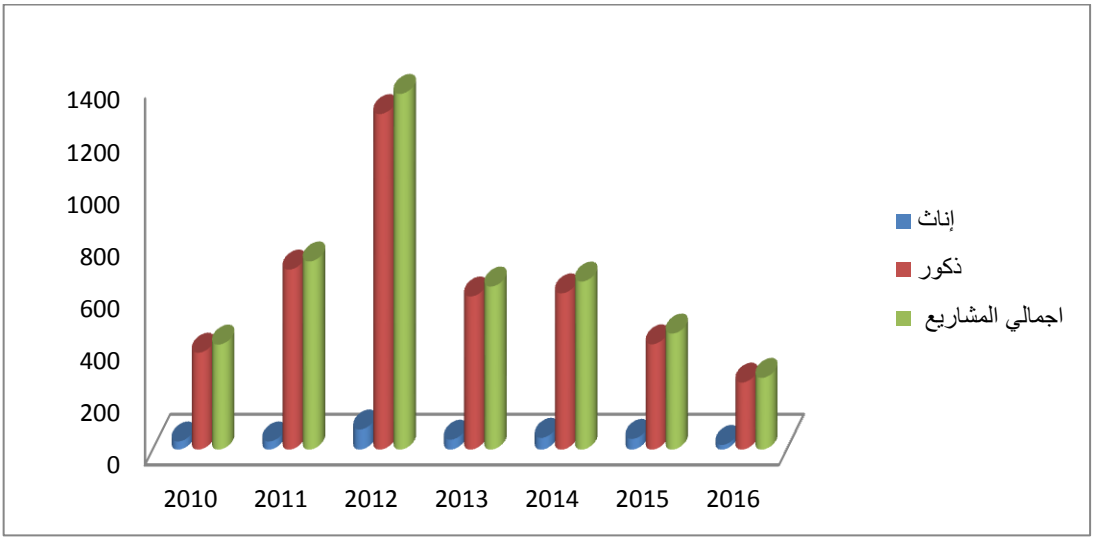

المصدر: تم إعداد الشكل بناءا على بيانات الجدول رقم (2–11).

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه أن أغلب المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب تعود للذكور على حساب الإناث، ففي الفترة ما بين (2012-2016) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في تزايد مستمر بالنسبة للذكور، حيث بلغ عددهم الذروة ب 77 إناث و1283 ذكور، ليعرف تراجعا كبيرا خلال الفترة الممتدة من (2013-2016) ب 18 إناث و256 ذكور، وبالتالي سيطرة الذكور على توزيع المشاريع الممولة ، بالرغم من الجهود التي تقوم بها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لشريحة النساء الماكثات في البيت، والتي تهدف من خلالها إلى مساعدة هذه الشريحة على العمل الذاتي وتحسين مستوى معيشة هذه الفئة وإدماجها في النشاط الاقتصادي، إلا أن هذه الجهود تصدم بعوامل ثقافية وصعوبة إيصال رسائل تحسيسة تشجع روح المقاولاتية.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل حول أجهزة الدعم والمرافقة في الجزائر، حيث قمنا بإبراز الدور الذي تلعبه هذه الأجهزة من خلال التطرق إلى الشروط التي تعمل في إطارها، والمهام المنوطة بها، وكذا الامتيازات والإعانات التي تقدمها، منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب التي أجريت عليها الدراسة خلال الفترة (2010-2016) بالمسيلة، حيث استخلصنا من هذه الدراسة ما يلي:

- قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة الداعمة للمشاريع المقاولاتية منها، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، التي بدورها تقوم بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المشاريع، كما أنها قامت بمنح إعانات وامتيازات جبائية وللمستفيدين من هذه الأجهزة؛

- هيمنة صيغة التمويل الثلاثي على صيغة التمويل الثنائي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع والذي وصل إلى 1147 مشروع بنسبة 40% خلال فترة الدراسة بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- تقدر نسبة الاستجابة لطلبات التمويل (قبول التمويل) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع المسيلة، بين 7% سنة 2011 و 70% سنة 2015، فقد يعود ضعف نسبة قبول الملفات لارتفاع عدد الطلبات؛

- عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتناسب مع عدد مناصب العمل خلال فترة الدراسة، أي كلما زاد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد مناصب العمل؛

الخاتمة العامة

تكتسي المشاريع المقاولاتية أهمية بالغة في الجزائر، بالنظر إلى كونها أحد ركائز التحول من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، حيث تمر عملية إنشاء هذه المشاريع بعدة مراحل، يواجه من خلالها المقاول حامل المشروع عدة عقبات (إدارية، مالية، تجارية...الخ) لا يمكن تجاوزها إلا بالحصول على المعارف، المهارات، والخبرات اللازمة، وذلك من خلال اللجوء إلى أحد هيئات مرافقة المقاولاتية التي تعتبر بمثابة شريك اقتصادي لأصحاب المشاريع في إنشاء وتسيير مشاريعهم، حيث عملت الدولة الجزائرية على تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشائها لمجموعة من الهيئات المتخصصة في دعم هذا القطاع بهدف دعم ومرافقة هذا النوع من المشاريع مما أدى لمعالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية كالبطالة وضعف الدخل الوطني، وتتمثل مهام الأجهزة الداعمة في تقديم الخدمات المادية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية، ومنح إعانات مالية للمشاريع في حين أهملت هذه الهيئات المرافقة المعنوية لأصحاب المشاريع على غرار الاستشارة، والتوجيه، والتكوين، والتي تمكنها من اكتساب معارف ومهارات في مجال إنشاء وتسيير المؤسسات، وبالتالي زيادة فرص استمرار هذه المشاريع في المستقبل ومن بين هذه الأجهزة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع المسيلة والتي أجريت عليها الدراسة.

على ضوء ما ورد في هذه الدراسة، وبعد تحليل مختلف عناصر الموضوع التي قدمناها لمعالجة إشكالية هذا البحث وحصر الفرضيات المطروحة، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات التي سنقدمها فيما يلي:

أولا–النتائج:

1– نتائج الدراسة النظرية:

من خلال ما ورد في الجانب النظري للبحث يمكننا استخلاص النتائج التالية:

- المقاولاتية طريقة لتحقيق الذات باتخاذ القرار لإنشاء مقاولة خاصة؛
- يعتبر المقاول العنصر الفاعل في المقاولاتية، حيث ترتكز وظيفته أساسا على الإبداع والإبتكار والمخاطرة؛

- تعتبر المرافقة المقاولاتية من الأساليب المبتكرة لمساعدة أصحاب المشاريع في تجسيد أفكارهم ومشاريعهم الاستثمارية عن طريق تدريبهم وتكوينهم لتمكينهم من كسب معارف وتطوير مهارات من شأنها تسهيل عملية إنشاء وتسيير المؤسسة، وبالتالي ضمان ديمومتها؛
- توجد عدة أساليب لمرافقة المقاولين وأصحاب المشاريع، وبالتالي يرتبط نجاح هذه الأساليب بمدى قدرة المقاول على التعلم والاستيعاب وكذلك بجودة خدمات المرافقة المقاولاتية المختلفة والمتمثلة في التدريب، والتوجيه، والتكوين، والاستشارة وغيرها.

2- نتائج الدراسة الميدانية:

توصلنا من خلال الدراسة الميدانية على النتائج التالية:

- تعتبر أجهزة الدعم و المرافقة المتضمنة للعديد من الإعفاءات و الإمتيازات أهم الأساليب المبتكرة لترقية المقاولاتية ؛

- عملت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة الداعمة للمشاريع المقاولاتية منها، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، التي بدورها تقوم بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المشاريع؛

- تقدم أجهزة الدعم لأصحاب المشاريع مجموعة من خدمات المرافقة، حيث تقوم بمتابعتهم منذ أن يكون مشروعهم مجرد فكرة إلى غاية تجسيده، ومن خلال هذه المتابعة يستفيد حامل المشروع من إرشادات وتوجيهات المرافقة، وتسهيلات للحصول على تمويل، بالإضافة إلى ذلك فإنه يتحصل على إعانات وامتيازات جبائية ؛

- ساهمت المشاريع المقاولاتية في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من التقليل من حدة البطالة و تحقيق التنمية المحلية؛

- هيمنة صيغة التمويل الثلاثي على صيغة التمويل الثنائي بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع والذي وصل إلى 1147 مشروع خلال فترة الدراسة بالنسبة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛

- تتراوح نسبة الاستجابة لطلبات التمويل (قبول التمويل) من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-فرع المسيلة، بين 7% سنة 2011 و 70% سنة 2015، فقد يعود ضعف نسبة قبول الملفات لارتفاع عدد الطلبات؛

- عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب يتناسب مع عدد مناصب العمل خلال فترة الدراسة، أي كلما زاد عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة يؤدي بالضرورة إلى زيادة عدد مناصب العمل.

ثانيا- اختبار الفرضيات:

- يؤدي تمويل وإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ إلى خلق مناصب شغل وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، أي أن تطور ظاهرة المقاولاتية يؤدي إلى دعم التنمية الاقتصادية ؛

- قامت الجزائر ببذل جهود معتبرة في سبيل دعم و تشجيع روح المقاولاتية من خلال إستحداث العديد من الأجهزة التي تعمل على تسهيل و تشجيع المقاولاتية ؛ و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية ؛

- تبذل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب جهود معتبرة في سبيل دعم المقاولاتية من خلال دعم و مرافقة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

ثالثا- التوصيات: انطلاقا من النتائج السابقة يمكن اقتراح ما يلي:

1- تشجيع المقاولات النسوية من خلال العمل على تحسيس هذه الفئة بالفكر المقاولاتي؛

2- ضرورة التوسع في تقديم مقررات المقاولاتية وموضوعاتها، بما يتناسب مع حاجة الطلبة في إنشاء مشاريع صغيرة خاصة بهم؛

3- التفكير في إنشاء برامج خاصة مستقلة بالمقاولاتية على مستوى الجامعة، تعتني بتكوين الطلبة في المقاولاتية وتكون تحت إشراف دار المقاولاتية؛

4- ضرورة اهتمام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمرافقة المعنوية لمنشئي المشاريع الصغيرة، بتقديم الإرشادات لهم والاستشارة في كل المجالات.

5- وضع اتفاقيات مع مختلف الجامعات ومخابر البحث من أجل تشجيع إنشاء مشاريع صغيرة ذات قدرات تكنولوجية عالية.

6- العمل على تقليص مدة دراسة وتمويل المشروع من خلال تقليص الإجراءات الإدارية وتسهيل الإجراءات مع البنوك.

7- التغيير في صيغة التمويل الثنائي إلى نسبة 50% مناصفة بين الوكالة وصاحب المشروع لخلق فرص أكثر لإنشاء المقاولات.

رابعا-آفاق الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على إبراز نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لولاية المسيلة، لذلك سيكون من المثير الاهتمام بإجراء دراسات تشمل دور باقي الأجهزة الداعمة للمقاولاتية في الجزائر على مستوى محلي أو وطني.

- مساهمات برامج وآليات الدعم الحكومي في تمويل المشاريع المقاولاتية.
- أثر المرافقة المقاولاتية على معدلات نجاح و استمرار المشاريع المقاولاتية.

قائمة المصادر و المراجع

أولا:قائمة المراجع بالغة العربية

أ- الكتب:

1- بلال خلف السكارنة، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2010.

2- رابح خوني ورقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ط1، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

3- سعيد أوكيل، ريادة الأعمال أو المقاولاتية، مقاربة شاملة وعملية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون– الجزائر، 2017.

4- طاهر محسن منصور الغالبي، إدارة إستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009.

5- ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2012.

6- محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002.

7- نعمة عباس الخفاجي و إيهاب سمير زهدي القبج، ريادة الأعمال الداخلية، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

ب–المذكرات و الأطروحات

8- بداوي سفيان، ثقافة المقاولة لدى الشباب الجزائري المقاول، مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2015.

9- بشيرة حجاج، تقييم أداء مقاولات البناء، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2013.

10- زينب شنوف، تشكيل الهوية الجماعية عند المقاولين الشباب، أطروحة الدكتوراه في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

11- سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة،2007.

12- محمد علي جودي، نحو تطور المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015،

13- محمد قوجيل، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2016.

14- ملوكي نجوى ودحماني خولة، دور التحفيزات الجبائية في ترقية المقاولاتية في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة المسيلة، 2017.

15- مهني أشرف، المرافقة المقاولاتية للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة،جامعة الجزائر، 2004.

16- مولاي حاجة مباركة وآيت جميلة، الرغبة المقاولاتية عند الطلبة، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة سعيدة، 2016،

17- نادية دباح، دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012.

ج- المجلات العلمية و الملتقيات

18- بن أشنهو سيدي محمد، دور نظرية السلوك المخطط في تفسير نية المقاولة لدى طلبة الماستر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، جامعة تلمسان، العدد9، جانفي 2017.

19- جبار بوكثير وسعيدة حركات، المقاولة من الباطن كخيار استراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد، 02، 2016.

20- الحدي نجوية، المقاولاتية كرهان لامتصاص البطالة، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة، العدد الرابع.

21- خالد رجم وحمزة بن ناصف وآخرون، تقييم برامج دعم المشاريع المقاولاتية للوكالة الجهوية لتسيير القرض المصغر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ورقلة، العدد06، جوان 2017.

22- خذري توفيق و حسين بن الطاهر، المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – المسارات والمحددات، المداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، 5 6 ماي، 2013.

23- رضا زاوش وبروش نورة وآخرون، سياسات واستراتيجيات تعزيز روح المقاولاتية المؤسسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، مداخلة ضمن ملتقى الدولي الأول حول: عصرنة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية البديل الاقتصادي الفعال لقطاع المحروقات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 67 مارس 2018.

24- سعود وسيلة وفرحات عباس، مدخل إلى المقاولاتية وأساليب دعمها في الجزائر، مداخلة صمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية المستدامة، بين إشكالية البقاء و حتمية الابتكار، جامعة ميلة يومي 18 19 افريل، 2017.

25- شوقي جباري وشرقي خليل، فعالية مخطط الأعمال التفاعلي في مرافقة مسيري المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 18-19افريل 2012.

26- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة، نشاطات ومهام، النشرية الشهرية للصندوق الوطني للتامين عن البطالة، الجزائر، العدد 32، ديسمبر 2006.

27- عبد الوهاب بن بريكة ونجوى حبه، خصوصية النظم الوطنية للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين والفرص، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، أيام 6 / 7 / 8 افريل 2010.

28- عدنان مريزق، المقاربات البيداغوجية لتدريس المقاولاتية والمقاربة بالكفاءة، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المقاولاتية التكوين وفرص الأعمال، جامعة بسكرة، أفريل 2010.

29- قايدي أمينة وعدوكة لخضر، التوجه المقاولاتي للطلبة اختيار نموذج نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الأول، جامعة أم البواقي، جوان 2017.

30- كمال بوقرة وإسحاق رحماني، المقاولة الخاصة كآلية تنموية بمجتمع العمل، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 21، مارس 2017.

31- كمال زيتوني وكريم جايز، المرافقة المقاولاتية كأسلوب فعال للنهوص بالمشروعات المصغرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول: دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الإقتصاد الجزائري و التحضير لمرحلة ما بعد البترول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجل،يومي 20-21 نوفمبر ،2011.

32- لفقير حمزة، دورة التكوين في دعم الروح المقاولاتية لدى الأفراد، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد

12، المجلد1، جامعة برج بوعريريج، 2015.

33- محمد قوجيل و محمد حافظ بوغابة، المرافقة في إنشاء المشاريع الصغيرة،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول: استراتجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة،18 19 أفريل، 2011.

34- مقيمح صبري وهرموش إيمان، آليات دعم المقاولاتية كأساس لتجسيد الأفكار الإبداعية لدى الشباب الجزائري، مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول المقاولاتية المستدامة، بين إشكالية البقاء وحتمية الإبتكار، جامعة ميلة 1819 أفريل 2017.

35- منيرة سلامي، التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر – بين متطلبات الثقافة والمرافقة، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول : استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 18-19 أفريل، 2012.

36- نعيمة دريس، المقاولة النسوية بين المساهمة الاقتصادية والمعوقات السوسيو اقتصادية، دراسة ميدانية لعينة من النساء المقاولات في الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية،كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، العدد العاشر، السداسي الثاني،2017.

د- القوانين و المراسيم

37- المرسوم التنفيذي رقم 94 11،الجريدة الرسمية العدد 34، بتاريخ 1 0 جوان 1994.

38- الأمر رقم 06 08 المؤرخ في 15 جويلية سنة 2006، يعدل ويتمم الأمر رقم 01.
03 المؤرخ في 20 أوت سنة 2011 و المتعلق بتطوير الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 19 جويلية.

39- الأمر التشريعي رقم 01 03، الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية، المؤرخ في 4 أوت 2001، العدد 47.

40- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 16، الصادرة في 8 مارس 2017.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادرة في 25 جانفي 2004.

42- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 6، الصادرة في 25 جانفي

.2004

43- المواد 4 إلى 7 من القانون رقم: 18/01، (المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77، بتاريخ 12 ديسمبر، 2001.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

44- Siogh Ahmed Ramzi, Contribution du profil entreprenerial à la réussite de Lentrprise theste de Magester ,Univercité de Ourgla, Agerie, 2003.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

45- https // www.cnac.dz
46- www.angem.dz
47- http//www.anseg.org.dz

الملاحق

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

شروط التأهيل :

-أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة .
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .
-أن يكون بدون عمل .
-أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

مراحل المرافقة :

فكرة المشروع – استقبال وتوجيه –إعداد المشروع – المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع – موافقة البنك – تكوين صاحب المشروع – تمويل المشروع –الإنطلاق في النشاط – متابعة النشاط .

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

وزارة العمل والتشغـــيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 –المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 –قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،
3 –قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :
قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.
قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.
قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

– تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
–الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
–الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

– الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
– الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
– عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

وزارة العمل والتشغـيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1 –المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 –قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	% 71

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	% 72

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

–تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
–الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
–الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

–الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
–الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
–الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
– تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
– عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور أجهزة الدعم في تشجيع المقاولاتية، حيث قامت الدولة الجزائرية بإنشاء العديد من الأجهزة الداعمة للمشاريع المقاولاتية بهدف تنمية وتطوير ديناميكية إنشاء المشاريع، مما يعود بالنفع على التنمية الوطنية، وتتمثل هذه الأجهزة في كل من: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEG)، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)، وتقوم هذه الأجهزة بتقديم التمويل والمرافقة لهذه المشاريع، كما أنها قامت بمنح إعانات وامتيازات جبائية وشبه جبائية للمستفيدين.

إنطلاقا من تجربة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالمسيلة توصلت الدراسة إلى هيمنة صيغة التمويل الثلاثي على صيغة التمويل الثنائي، إلى جانب سيطرة قطاع الخدمات على مجمل المشاريع المقاولاتية، وضعف مساهمة المرأة بالنسبة لهذا النوع من المشاريع.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

Abstract :

The aim of this study is to identify the role of support devices in promoting entrepreneurship, where the Algerian state has established several supporting bodies for construction projects with the aim of developing and developing the dynamism of the establishment of projects, which will benefit the national development, These include the National Unemployment Insurance Fund (CNAC), the National Agency for Youth Employment Support (ANSEG), the National Agency for Microcredit Management (ANGEM) and the National Investment Development Agency (INDI), which provide funding and accompaniment to these projects, As well as the granting of subsidies and privileges to the benefit and sub-tax beneficiaries.

Based on the experience of the National Agency to support the employment of young people in Masila, the study concluded that the tripartite financing formula is dominated by the bilateral funding formula, the service sector control over the total of construction projects, and the weak contribution of women to this type of project.

Keywords: Entrepreneurship, Small and Medium Enterprises, National Agency for Youth Employment Support.